

الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي والبحيات المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و ISO 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم الآتي :

- ١ - قائمة المركز المالي للشركة ومرفقاتها في ٢٠٢٢ / ٩ / ٣٠
- ٢ - قائمة الدخل عن المدة من ٢٠٢٢ / ٧ / ١ حتى ٢٠٢٢ / ٩ / ٣٠
- ٣ - قائمة التدفقات النقدية عن المدة من ٢٠٢٢ / ٧ / ١ حتى ٢٠٢٢ / ٩ / ٣٠
- ٤ - قائمة التغير في حقوق الملكية في ٢٠٢٢ / ٩ / ٣٠
- ٥ - قائمة الدخل الشامل في ٢٠٢٢ / ٩ / ٣٠

وذلك بعد التصديق عليها من السيد مراقب حسابات الشركة الجهاز المركزي للمحاسبات
(إدارة مراقبة حسابات التعاون الإنتاجي والاستهلاكي والإسكاني)

برجاء التفضل بالعلم والإحاطة والتنبيه بعمل اللازم .

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

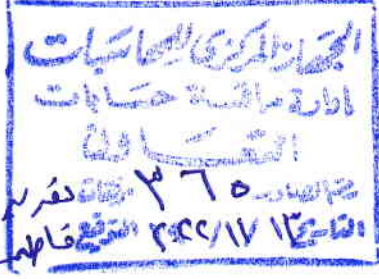
رئيس قطاع
الشنون المالية

محاسب / إيهاب محمود قدري



إ. ر. ا. م.

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التعاونيات



السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة
للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق طيه تقرير الفحص المحدود على القوائم
المالية الدورية للشركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في ٢٠٢٢/١١/١٣.

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

الإم

مع تحياتي

(محاسب / ايمان سعيد أحمد دحروج)

رقم الفاكس: - ٣٧٤٨٠٩٩٢



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التعاونيات

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢ /٩/٣٠

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية (المساهمين) والتدفقات النقدية المتعلقة به عن الثلاثة اشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الاخرى، وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية والعرض الواضح والعاقل لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية في ضوء فحصنا المحدود.

وقد قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية مع أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفي ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من إدارة الشركة فقد تلاحظ ما يلي :-

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ أصول ثابتة (بالصافي) بنحو ١٦,٦٧٨ مليون جنيه_ ٢٠٢٢ وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في نسب الإهلاك المطبقة في ضوء ظروف التشغيل بالشركة والحالة الفنية التي عليها تلك الأصول وقد تبين بشأنها ما يلي:-

١- لم تقم الشركة بحصر شامل للأراضي والمباني المملوكة لها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات مع اظهار أي مخالفات او اضرار قد تؤثر على سلامتها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار اية فروق الامر الذي يؤثر على سلامة تقييم تلك الأصول في ٢٠٢٢/٩/٣٠ حيث قامت الشركة بموافقتنا ببيان بالأراضي والوحدات السكنية المملوكة للشركة فقط.

يتصل بما تقدم لم تقم الشركة بإجراء الرفع المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٨,٨١٨ مليون جنيه تتمثل في نحو ٥,١٦٧ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة ، نحو ١,٤٩٥ مليون جنيه بحساب أراضي فضاء بغرض البيع ، ٢,١٥٦ مليون جنيه بحساب ارضى مستصلحة بغرض البيع الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحة قيمتها خاصة في ظل وجود العديد من التعديلات على أراضي الشركة لاسيما منطقة سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي تصل فيها قيمة التعديلات لأكثر لـ ١٠٠ % من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع قيام الشركة بحصر وجرد كافة الأراضي والعقارات المملوكة للشركة وإجراء الرفع المساحي واستخراج شهادة التسجيل العيني والعقاري لها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار أية فروق والإفادة إحصائيا للرقابة على تلك الأصول وضمان سلامة تقييمها.

٢- لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ عن مدى وجود أية قيود على ملكيتها للأصول الثابتة وكذا لم تقم بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان للالتزامات على الشركة بالمخالفة للفقرة (٧٤ - أ) من المعيار المحاسبي المصري رقم

١٠- الأصول الثابتة واهلاكاتها- على الرغم من وجود عدد كبير من المعدات الثقيلة (حفارات - لوادر - كراكات - سيارات- بلبدوزرات - ... الخ) مملوكة للشركة ومحجوز عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية متوقفة ومشونة بالعراء منذ عدة سنوات معظمها في حالة سيئة جدا (هراس انجرسول) مما يعرضها للصدأ والتلف نتيجة العوامل الجوية بلغت قيمتها السوقية المقدرة وقت الحجز نحو ١٢١ مليون جنيه .

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لفك الحجز على تلك المعدات ودراسة مدى الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة حتى لا تمثل أموال مستثمرة معطلة خاصة في ضوء سوء حالة معظمها.

٣- بلغت تكلفة الأصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (الات ومعدات فقط) نحو ١٠٤,٣٩١ مليون جنيه من واقع البيان المقدم من الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية نحو ٦,٠٩٨ مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة في تاريخ الميزانية وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ان تم اصلاح عدد ١٣ معدة و تأجير البعض الاخر وجرى اصلاح بعض الالات والمعدات الأخرى وفرز وتصنيف الجزء الاخر للسير في بيعها.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول مع حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل - مباني ... الخ) والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ استثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١,٥ مليون جنيه تتمثل في قيمة مساهمة الشركة بنسبة ١٥% من راس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ١٥٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠ اجنيه) وقد تبين بشأنها :-

١- لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار خاصة في ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلية منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) -٥,٥- الاضمحلال- حيث لم تحصل على أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام

٢٠١٦ خاصة في ظل تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي بلغت نحو ٣,٦٤٧ مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة بنحو ٦,٢٩٨ مليون جنيه.

٢- تم ابرام وتوقيع عقد بيع مبدئي بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ لبيع الشركة المستثمر فيها (المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي) وذلك بين جميع المساهمين المكونين لرأس مال الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بما في ذلك الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، بين مجموعة مشتريين على ان يكون إجمالي قيمة البيع مبلغ ٣٦ مليون جنيه وذلك قبل موافقة الجمعية العامة غير العادية على بيع حصة الشركة والذي تم بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣ بالمخالفة للمادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

٣- عملية البيع لا تتضمن انتقال كافة أصول والتزامات الشركة المباعة من حملة الأسهم القدامى الى المشتريين الجدد حيث تضمن البند الثالث من عقد البيع المبدئي المشار اليه بعاليه المؤرخ ٢٠٢٢/٢/١٥ انه لا يدخل ضمن ملف تقييم الشركة الذي تم قبول عرض الطرف الثاني على أساسه مجموعة من الأصول الموجودات والقضايا والحقوق وردت على سبيل الحصر لا المثال بحيث تظل ملكية تلك الأصول لحملة الأسهم القدامى (منهم الشركة العامة) كما يتحملوا أيضا عبء هذه الالتزامات (عقد مقاوله مبرم مع وزارة الموارد المالية والري بقيمة ١٧٨٥٠٣٣٠ جنيه، عدد ٨ سيارات ماركات وأنواع مختلفة، عدد (٢) قطعة ارض بمنطقة أبو سمبل بأسوان مساحة كل قطعة ٥٠٠٠ متر، عدد (٥) قضايا متداولة بين شركة جنوب الوادي وجهات أخرى (وزارة الزراعة - وزارة الري -)) وعليه فإن عملية البيع بهذه الطريقة لا تعتبر عملية بيع بالمفهوم الحقيقي حيث ان عملية البيع يجب ان تتضمن انتقال معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصول وكذا انتقال عبء الالتزامات بصورة جوهريه من البائع الى المشتري فضلا عن ان عملية البيع بهذه الطريقة يصعب معها تحديد المنافع او الالتزامات بشكل واضح ودقيق والتي قد تعود على الشركة العامة من بيع حصتها

في شركة جنوب الوادي حيث انه قد يترتب على عملية البيع عدم كفاية أصول الشركة المبيعة لتغطية التزاماتها مما يعود بالخسارة على الشركة العامة في حدود نسبتها في رأس مال الشركة المبيعة (جنوب الوادي).

٤- عملية البيع تتطوي على شرط وهو قيام مجلس الإدارة الحالي لشركة جنوب الوادي بالتصرف او نقل سلطة الإدارة والتصرف لكافة أصول والتزامات الشركة خلال مدة زمنية محددة وقبل نقل ملكية الأسهم للمشتريين الجدد وفي حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك يلتزم المشتريين الجدد بعمل توكيل رسمي عام شامل جميع التصرفات القانونية لصالح رئيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحات المياه الجوفية على ان يقوم بتوزيع الحصيلة المالية لهذه البنود على حملة الأسهم القدامى كلا حسب نسبته في ملكية اسهم شركة جنوب الوادي فإن عملية البيع بهذه الطريقة تصبح معلقة بشرط ولا يمكن الاعتراف بها في دفاتر وسجلات الشركة العامة الا في حالة تحقيق هذا الشرط وذلك وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧)-الأدوات المالية.

٥- عدم إجراء تطابق ارصدة الحسابات بين الشركة العامة ، الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي حيث ورد خطاب من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) الى الشركة العامة بتاريخ ٣٠/١١/٢٠٢١ ان أرصدة الشركة العامة في دفاتر شركة جنوب الوادي مدينة بمبلغ ٨٧٢١٠٦ جنيه ، دائنة بمبلغ ٢٩٥٦٩٩ جنيه ليصبح الرصيد المستحق لشركة جنوب الوادي طرف الشركة العامة مبلغ ٥٧٦٤٠٧ جنيه بخلاف وجود مبلغ ٢٨٧٦٠٠٠ جنيه قيمة غرامة عدم الانتفاع تم خصمها من المستخلصات المنفذة دون موافقتنا بمحضر مطابقة بين الشركة العامة وشركة جنوب الوادي بخصوص تلك الأرصدة خاصة في ظل وجود مديونيات مستحقة للشركة العامة في دفاترها وسجلاتها طرف الشركة المذكورة تتمثل في مبلغ ٩٧١٩٧ جنيه بحساب العملاء (قطاع خاص) ، ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه ضمن حساب ارصدة مدينة طرف الهيئات والشركات ، مبلغ ٦٠١٩٧٢ جنيه بحساب امانات العملاء ، مبلغ ٢٤٨٠ جنيه بحساب تأمين لدى العملاء.

٦- تم عرض الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) للبيع بناء على دراسة القيمة العادلة التي قامت الشركة المذكورة بإعدادها بمعرفة المقيم / المجموعة الاستشارية لاستشارات الخبرة وتقييم المشروعات وانتهى تقرير الدراسة الى ان قيمة الشركة في حدود مبلغ ١٨٠٥٥٩١٩ جنيهه دون قيام الشركة العامة لاستصلاح الأراضي بتكليف مستشار مالي مستقل معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد دراسة بالسعر العادل للاسهم محل البيع في للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي حيث تم الاعتماد على تقرير دراسة القيمة العادلة المعد بواسطة المستشار المالي المستقل المكلف من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي نفسها وليس من الشركة العامة بالمخالفة لنص المادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تنص على ((مع عدم الاخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في التصرف بالبيع في أي من العقارات أو الأصول الثابتة الأخرى للشركة أو الأسهم المملوكة لها في شركات غير مقيدة إذا كانت قيمتها التقديرية تمثل نسبة (١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة - من واقع آخر قوائم مالية لها - بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل البيع معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيد بسجل الهيئة و مرفقا بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة، وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.و إذا تنازلت الشركة عن حقها في الاشتراك في زيادات رؤوس أموال احدى الشركات التي تساهم فيها بما يوازي نسبة (١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة من واقع آخر قوائم مالية و/أو من إيراداتها عن آخر سنة مالية، وجب الحصول على موافقة جمعيتها العامة العادية على ذلك. وفي جميع الاحوال، لا يجوز للشركة التصرف في أكثر من (٥٠%) من أصولها الثابتة

وغيرها من الأصول المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية)).

٧- عدم قيام الشركة بتطبيق قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢ ، ١٦٢٤ لسنة ٢٠٠٧ المعدل لقرار ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التقييم والتصرف بحصص المال العام في الشركات المشتركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتى يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ قيمة المخزون بالصافي بنحو ١٠,٩٢٥ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ٤,٠٢١ مليون جنيه) وقد تم تبين بشأنه ما يلى:-

١- بلغ رصيد المخزون الراكد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦,٣٨٧ مليون جنيه تمثل قيمة أصناف راكمه مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات وذلك طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ بخصوص المخزون الراكد للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ونشير الى انه تم تكوين مخصص هبوط أسار مخزون راكمه بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه لمقابلة أصناف المخزون الراكدة بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون والذي اوجبت الفقرة (٩) منه بقياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما اقل.

ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ لبحث ارسدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها والأسباب التي أدت الى وجود ارسدة راكمه بها وكيفية الاستفادة منها كما تم تشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٢٠) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسي لتحديد

الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها ولم نواف بما انتهت إليه اللجنتين المشكلتين في هذا الشأن.

يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكدة بما يحقق أقصى نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة إعادة قياس المخزون وفقاً لما أسفرت عنه الدراسة المقدمة من الشركة خاصة في ظل اتباع الشركة لمعالجة محاسبية غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكد على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠٢٠ مع موافاتنا بما انتهت إليه اللجان المشكلة في هذا الشأن...والإفادة.

٢-تضمن المخزون في ٢٠٢٢/٩/٣ أصناف انتهت صلاحيتها عدد ١٤٠٧٠ لتر ليديكيو C٢٢ مادة معالجة الخرسانة عبارة عن عدد ٦٧ برميل * ٢١٠ لتر) ، أصناف أخرى غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين كمية ١,٩٥٠ طن بيتومين ٥١٠٦٠٠ كود ٥١٠٦٠٠ غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين ، عدد ١٧٩ عرق خشبي أطوال مختلفة كود ٥١٠٥٤٠ لا تصلح للاستخدام حيث أن نسبة صلاحيتها أقل من ١٥%) ، أصناف أخرى تضررت حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية مثل كمية ٣٥٠ م ٢ بولي ايثيلين عالي الكثافة كود ٥٠٠٠١٧) ، وذلك بمنطقة توشكي كما تضمن المخزون وجود أصناف (عدد ٤ أصناف) تم السطو عليها وسرقتها من محطة المعالجة بمنطقة الواحات البحرية دون ان تقوم الشركة وقد قامت المنطقة بإبلاغ الشرطة بالوحدات بمحضر رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٠٢١ جنح واحات ، محضر رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢ إداري الواحات وقد صدر قرار النيابة العامة بأكتوبر بحفظ البلاغين المقدمين من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٥ لم تقم الشركة باتخاذ اية إجراءات بشأنها او بتحديد المسؤولية في أسباب تلف هذا المخزون او إعادة

قياس تكلفة المخزون على أساس التكلفة او صافي القيمة البيعية ايهما أقل طبقاً لما ورد بالفقرة (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون.

يتصل بما تقدم تبين قيام الشركة بتخفيض المخزون خلال الأعوام السابقة (العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨) بقيمة بعض الأصناف التالفة والبالغة ٥٢٧ ألف جنيه وتحميلها على حساب المصروفات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ دون تحديد المسؤولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون، وقبل انتهاء التحقيقات حيث ان الموضوع محل تحقيق من قبل النيابة العامة ومازال التحقيق مستمر بشأنه.

يتعين تحديد المسؤولية في هذا الشأن مع ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص تلك الأصناف وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن لها مع إجراء التسويات اللازمة والالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن والإفادة.

٣- تضمن المخزون مبلغ ٢٢٠١٨٨ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في ٢٠٢٢/٩/٣٠ لم يتم جرد ذلك المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لوجود المخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الامر الذي لم يتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ للقيام بالجرد الفعلي لمخازن الشركة بتلك المنطقة ولم يتم موافقتنا بما انتهت إليه اللجنة المشكلة في هذا الشأن.

يتعين موافقتنا بما انتهت إليه اللجنة المشكلة لجرد محتويات مخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات واتخاذ ما يلزم لجرد تلك المخازن جرداً فعلياً والإفادة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة أراضي فضاء بغرض البيع في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١,٤٩٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:-

١- قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة جنوب القاهرة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشترى أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة الممارسة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢,٢٠٠ مليون جنيه لمساحة

٩٩٥٨ متر^٢ لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو ٢ مليون جنيه نتيجة تأخره في سداد أقساط الأرض المشتراة (فرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠) ونشير الى سابق قيام مجلس إدارة الشركة بإعفاء المشتري المذكور من غرامة التأخير المستحقة على تأخره في سداد القسطين الخامس والسادس والبالغة ٤٥٤٦٤٥ جنيه كما لم تقم الشركة باحتساب غرامات التأخير المستحقة بواقع ١٥% على باقي الأقساط التي تأخر المشتري في سدادها للشركة حتى قيامه بالسداد في ٢٠٢١/٤ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط ودون اخذ موافقة الجمعية العامة للشركة قبل اتخاذ قرار الاعفاء الامر الذى ترتب عليه اعفاء المشتري المذكور من غرامات تأخير يبلغ مجموعها ما امكن حصره بنحو ٢ مليون جنيه في الوقت الذى تعانى فيه الشركة من عجز شديد في السيولة النقدية وتحقيقها لخسائر متتالية عام تلو الاخر.

يتعين إجراء المساءلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة على المشتري المذكور والبالغة مليوني جنيه بالمخالفة لما ورد بكراسة الشروط وقيام الشركة بتسليمه الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ في ٢٠١٩/٩/٢٢ على الرغم من ذلك.

٢- تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني وانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج نشط لبيعها او البدء في إتمام خطة بيع تلك الأصول كما لا توجد أدلة كافية تؤكد على استمرار الشركة في التزامها بخط بيعها حيث أن كافة تلك الأصول مضى عليها أكثر من عام منذ تاريخ تبويبها ضمن الأصول غير المتداولة بغرض البيع مثل ارض دار السلام ، ٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالإسكندرية لم يتم بيعها حتى تاريخ المراجعة في (٢٠٢٢/١١) بالمخالفة لمتطلبات

التبويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٢) والمطلوب تطبيقها على الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إعداد دراسة شاملة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أن تلتزم الشركة فيها بالمتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي المصري الصادر بهذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك، ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٣- تضمن الحساب نحو ١,٢٣٣ مليون جنيه قيمة أراضي فضاء بغرض البيع غير مستغلة قامت الشركة برصدها للبيع من خلال مزادات مختلفة ولم يتم بيعها لعدم تقدم أحد لشرائها أو عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الاراضي بيانها كما يلي:-

المبلغ بالجنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠	البيان
٣٩٦٤٦	أرض سيوة
٣٢٢	أرض فضاء البستان وأحمد بدوي والنوبارية
٣٥٨٢٦٣	أرض امتداد البستان والمغترين
٨٣٤٧٧٢	أرض دار السلام

يتعين العمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

٤- تضمن الحساب نحو ١٦٦ ألف جنيه قيمة مساحة ارض البركة بطريق الاسماعيلية، ٩٦ ألف جنيه قيمة مساحة ٤٠٣٥٢ م^٢ بأرض قبلى قارون بالفيوم على الرغم من بيعها للسيد /علاء محمد غنيمى سليم ، السيد / عبد الكريم عبد التواب سيد مجاهد ، واعتماد عملية البيع من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ ، ٢٠٢١/٥/٣١، على الترتيب.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

- أظهرت القوائم المالية قيمة الأراضي المستصلحة بغرض البيع في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٢,١٥٦ مليون جنيه قيمة المتبقي دون بيع من مساحة ٩١٦ فدان بمشروع تنمية شمال سيناء (سهل الطينة) ونشير الى قيام الشركة

بييع مساحات من تلك الأرض دون استصلاح او استزراع بالمخالفة لقرار تخصيص الأرض الصادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لصالح الشركة والمتضمن ان الغرض من تخصيص الأرض هو استصلاحها واستزراعها يتل بما تقدم لم تقم الشركة بسداد كامل ثمنها ولم تحصل على أي عقد يثبت ملكيتها لتلك الأرض من الهيئة المذكورة مما قد يعرضها للسحب.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة سدا كامل قيمة تلك الأرض والحصول على عقد من هيئة التعمير يثبت ملكيتها والعمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل بما يتوافق مع قرار تخصيصها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للشركة.

- وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وذلك وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة بيانها كالتالي :

أ- مساحة (٣٢ سهم - ٢٢ قيراط - ٣٨ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده وسليمان سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ وقد افادت الشركة بانه تم عمل عدة محاضر لهم وجميعها تم حفظها بالنيابة وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكورين طرد للغصب عن مساحة ٣٣ فدان تتمثل في قيمة مساحة الأرض التي لم يقم المذكورين بسداد قيمتها وبفارق حوالى ٥ أفدنه عن إجمالي قيمة الأرض المتعدي عليها ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات ان المساحة المتعدي عليها من قبل المذكورين (١٠ سهم - ٢٠ قيراط - ٤٢ فدان) بما يخالف البيان المقدم لنا من القطاع التجارى للشركة والذي أوضح ان مساحة الأرض المتعدي عليها (٣٢ سهم - ٢٢ قيراط - ٣٨ فدان).

ب- مساحة (٢١ سهم - ٢ قيراط - ٢١ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي حيث تقدم المذكور لشراء القطعة وتم عمل محضر تفاوض في السعر معه موقع من السيد رئيس القطاع التجارى بالشركة فقط

دون الحصول علي موافقة مجلس الادارة بالبيع وتم التوصل لسعر ٦٥ الف جنيه للقدان وقام بسداد مبلغ ٩٠٠ الف جنيه فقط من إجمالي قيمة الارض بالإيصالات ارقام ١٦١٦٨ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩ ، رقم ١٦٣٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨ ، رقم ١٦٤٢٧ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٠ الا ان الشركة طالبت الشركة المشتري في ٢٠١٨ بسداد ثمن الارض بواقع ١٣٥ الف جنيه للقدان طبقا لقرار لجنة التامين الاراضي الا ان المشتري رفض السعر المطروح متمسكا بالسعر القديم المتفق عليه سابقاً وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

ج- مساحة ١٠٠٠ م ٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي ليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى فرعية للدعوى الاصلية ٤٠٧٤ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المذكور وصدر فيها حكم اول درجة لصالح الشركة بطرد المذكور من عين التداوى ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

د- مساحة ١٠٠٠ م ٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي ليها بوضع اليد من السيد/ متولى جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى طرد برقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضد المذكور ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة اسباب تقاعس الشركة لأعوام عديدة في مطالبة المذكورين اعلاه بقيمة الارض او اتخاذ الحد الأدنى من الاجراءات التي من شأنها الحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة حصر كافة التعدييات على أراضي وممتلكات الشركة إحكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعدييات عنها مع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن... الافادة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة عملاء قطاع عام واعمال في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٧,٩٩٤ مليون جنيه قيمة مديونيات مستحقة على الشركات الشقيقة وذات

العلاقة يرجع تاريخها منذ أكثر من ١٠ سنوات دون مصادقة أو مطابقة على

هذه الأرصدة مع تلك الشركات وبيانها كالآتي :-

اسم الشركة	المبلغ المستحق في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بالجنيه
وادي كوم أمبو	٥٥٢٨٨٦
ريجوا	٣٥٦٩٧٣٩
مساهمة البحيرة	٣٦٧١٦١٤
مختار ابراهيم	١٩٩٢٨٨

ونشير الى قيام الشركة برفع دعوى ٥٠٦ لسنة ١٥ ق استئناف للحكم رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠٢٠ ضد شركة مختار ابراهيم للمطالبة بمستحقات مالية للشركة طرفها عن تنفيذ أعمال طرق اسفلتية برفاد بلطيم كفر الشيخ وامتنعت الشركة المذكورة عن صرف مستحقات الشركة بمبلغ ٢٧١٩٩٢٨ جنيه رغم وجود محضر اتفاق على هذه المستحقات (بقيمة أكبر من المثبت بدفاتر الشركة بنحو ٢,٥٢١ مليون جنيه) مع رد خطابي الضمان رقم ١١ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل الديونيات ومتابعة الدعوى القضائية المرفوعة في عذا الشأن وإجراء التسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي والإفادة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة عملاء وأوراق قبض في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١٢٩,٥٢٩ مليون جنيه ولنا بشأنه ما يلي :-

١- استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة (عملاء - أرصدة مدينة - موردين ومقاولين - دائنون وأرصدة دائنة-.....) كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات خلال العام المالي السابق ٢٠٢١/٢٠٢٢ (باستثناء الشركة القابضة) الامر الذي لم تتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة في تاريخ الميزانية.

يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة في نهاية كل سنة مالية وكذا إجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

٢- تضمن الحساب نحو ٢٩,٤٨٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ٢٠ عام منها نحو ١٣,١٥١ مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعات التعمير قيمة أعمال ومستخلصات منذ أكثر من ٢٠ عام دون ان تقوم الشركة بإجراء اية مطابقات بشأنها مع الهيئة المذكورة الامر الذي لم تتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد في تاريخ الميزانية.

يتعين بحث ودراسة موقف تلك الأرصدة مع اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق واموال الشركة...والافادة.

٣- وجود عمليات مسندة للشركة بنحو ٣٢٩,١٥٥ مليون جنيه تتمثل فى (نحو ١٢٤,٣٠٣ مليون جنيه قيمة عمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ، نحو ١٠٤,٧٥٠ مليون جنيه (٢,٣٥٠ مليون م^٣*٤٥ جنيه/متر) قيمة عملية تكريك منطقة جنوب شرق بغاز مثلث الدببة ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد -الهيئة العامة لحماية الشواطئ-التابعة لوزارة الموارد المائية والري ، نحو ١٥,٤٨٠ مليون جنيه قيمة عملية إنشاء وصلة الهروب لمفيض ك ٧٢,٧٠٠ على دليل فرعي (١) ، (٢) ومفيض ك ٨٠٠ و ك ١,٤٠٠ على فرع (٢) ، نحو ١٩,٦٩٠ مليون جنيه قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من كيلو ٦ الى كيلو ٨ ، نحو ٢٥,٢٢٥ مليون جنيه قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من الكيلو ٣,٢٦٥ الى الكيلو ٦ ، نحو ٢٣,٦٣٢ مليون جنيه قيمة عملية تنسيق الحي العاشر بمنطقة ابني بيتك بمدينة العاشر من رمضان ، نحو ٥,٨٦٣ مليون

جنيه قيمة أعمال عمليتي إنشاء محطة طلبات بنى صالح ، نحو ١٠,٢١٢ مليون جنيه قيمة عملية محطة طلبات دير السنقرية) تم سحب العمل فيها من جهات الإسناد المتعاقدة مع الشركة نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلى التحفظ على مستحقات الشركة عن تلك العمليات وتنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها بلغ ما أمكن حصره منها بنحو ١٥٧,١٣٤ مليون جنيه متنازع بشأنها امام القضاء وبعضها محال للنيابة الادارية .

يتعين تحقيق أسباب ما تقدم مع موافاتنا بحساب تحليلي لمقاولي تلك العمليات وبحث ودراسة المديونيات المثبتة في دفاتر الشركة والمديونيات من واقع الختاميات ومحاضر الحجز الإداري التي تم إخطار الشركة بها من قبل جهات الاسناد وكذا متابعة الدعوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة.

٤- تضمن حساب العملاء نحو ٢٨,٧٩٠ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة عن تلك العمليات (غرب الشروق - التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع - الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة طرف الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات في مواعيدها المحددة.

يتعين بحث ودراسة موقف المديونيات المثبتة بحساب العملاء طرف جهة الاسناد خاصة في ظل عدم قيام جهة الاسناد بسداد أي مستحقات للشركة منذ أكثر من ٣

سنوات وكذا بحث ودراسة موقف التأمينات المخصوصة من الشركة على ذمة تلك

العمليات خاصة في ظل انتهاء الغرض منها.

٥- تضمن رصيد حساب العملاء (امانات) دائن نحو ١٦,٢٢١ مليون جنيه خاصة بعمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل / الهيئة الهندسية للقوات المسلحة (عملياتي غرب الشروق والتجمع) ولم يتبين لنا أسباب عدم قيام الشركة بتسوية رصيد هذا الحساب خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ تلك العمليات وورد الختاميات من جهة الاسناد وإعداد الختاميات لمقاولي الباطن خاصة في ضوء ما تبين لنا من قيام الشركة بإثبات ما امكن حصره بنحو ٣,٧٣٧ مليون جنيه قيمة الخامات المنصرفة من جهة الاسناد لمقاولي الباطن عن الاعمال المنفذة منهم بحساب العملاء - امانات (دائن) مقابل خصمها من المستحق لهؤلاء المقاولين دون ان تقوم الشركة بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذي يشير الى ظهور حساب العملاء - امانات على غير حقيقته.

يتعين اثبات قيمة المستخلص الختامي الوارد من جهة الاسناد بدفاتر وسجلات

الشركة حتى تظهر الحسابات ذات الصلة على حقيقتها.

٦- تبين موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٥٨ بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٧ على تخفيض النسبة الصافية التي تحصل عليها الشركة من إجمالي قيمة عمليات الإسكان المسندة لها لكل مستخلص قبل أي خصومات من ٥ % الى ٢ % دعما لمقاولي الباطن المنفذين لتلك العمليات بهدف زيادة معدل انجاز العمليات المنفذة حتى لا تتعرض الشركة الى سحب الاعمال منها من قبل جهة الاسناد والتفويض خصما على حسابها مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة ونشير الى قيام الشركة باعتماد ذلك التخفيض لمقاولي الباطن

وتسوية كافة الاعمال التامة الواردة بمستخلصات مقاولي الباطن بعد خصم نسبة ٢% فقط اعتبارا من هذا التاريخ واخرها المستخلص رقم (٣) ختامي - سحب عمل - للمقاول/ شركة الايمان للمقاولات العمومية والذي تم تسويته بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٢١ على الرغم من قيام الشركة بسحب العمل من المقاول منذ أكثر من ٤ سنوات (سحب العمل من المقاول تم بتاريخ ١٦/١٠/٢٠١٧) الامر الذى يشير الى انتفاء السبب الذى وافق مجلس الإدارة من أجله على منح التخفيض لهؤلاء المقاولين خاصة في ظل تقاعسهم عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المحددة وتحميل الشركة لأعباء مالية جسيمة تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد.

يتعين محاسبة كافة مقاولين الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة ٥% من إجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس ٢% لانتفاء الغرض من التخفيض.

٧- ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدينا بنحو ٣٢,٣١٤ مليون جنيه منه نحو ٣,٢٩٣ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (٨) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٣٨,٥٣٤٠ مليون جنيه والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (٤) مقاولي باطن (البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده) ونشير الى العملية متوقفة منذ أكثر من ٣ سنوات نتيجة تقاعس مقاولي البطان المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبلهم حتى مستخلص ٤، ٥ جارى أعمال نحو ٢,٧٠٧ مليون جنيه بنسبة ٥٩% من إجمالي قيمة الاعمال المتعاقدة معهم من قبل الشركة على تنفيذها وبالغلة نحو ٤,٥٧٧ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تنفيذ تلك العملية او

إعداد مستخلص ختامى لها للوقوف على المديونية النهائية المستحقة على مقاولى الباطن.

يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب مقاولى الباطن البرج الدولية ، المدينة المنورة ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده في دفاتر وسجلات الشركة عن تلك العملية مدينا بنحو ٢٠٥ ألف جنيهه ، ٩٨٠ ألف جنيهه ، ١,٢٦٥ مليون جنيهه ، ٩٦٣ ألف جنيهه على الترتيب وعلى الرغم من ذلك قام هؤلاء المقاولين (القاهرة للمقاولات ، المدينة المنورة ، وليد على محمد عبده) برفع الدعاوى ارقام ٢٤١ لسنة ٢٠١٧ ، ١٢٤٩ لسنة ١٣٨ ق استئناف على جنوب القاهرة ، ١٤١٨ لسنة ٢٠٢٣ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات مزعومة من قبهم عن تلك العملية. ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء (صدر في بعضها حكم أول درجة فقط).

ونشير الى وجود مديونية على الشركة لصالح جهة الاسناد / وزارة الدفاع بنحو ٤,٢٢٤ مليون جنيهه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة الامر الذي يشير الى ظهور رصيد العميل عن تلك العملية على غير حقيقته.

يتعين بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنباً لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكورة كما حدث في عمليات الإسكان السابقة المسندة الى الشركة وبحث أسباب اختلاف رصيد العميل عن تلك العملية الوارد في دفاتر وسجلات الشركة عن رصيده الوارد بالبيان المقدم لنا من الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ..والافادة.

٨- وجود علميات متأخرة في تنفيذها من قبل الشركة عن مواعيدها المحددة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٧١,٦٥٧ مليون جنيه يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من ٩ سنوات (عملية استصلاح ٦٢٨٠ فدان بمنطقة الضبعة والعلمين).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث في العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة.

٩- تضمن حساب العملاء نحو ٣,٠٦٩ مليون جنيه باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد ٢٩ مشتري لأراضي الشركة حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من ١٩٩١/١٢/١ حتى ٢٠١٦/١/١ ولم يتم سدادها حتى تاريخه (٢٠٢٢/١١) وقد بلغ إجمالي السندات الاذنية التي تحتفظ بها الشركة كضمان للحصول على تلك الأقساط من هؤلاء المشتريين نحو ٢,٣٢٩ مليون جنيه (وفقا لمحضر جرد السندات الاذنية في ٢٠٢٢/٦/٢٨) بفرق ٧٣٩ ألف جنيه بالأقل عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي ضد عدد ١٦ مشتري فقط لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة ولم تقم الشركة باتخاذ اية إجراءات قانونية ضد المشتريين الاخرين.

يتعين بيان أسباب عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد كافة المشتريين المتنعين عن سداد مستحقات الشركة مع متابعة الدعاوى المرفوعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المشتريين... والافادة.

- ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مدينا بنحو ٣٤,١٢٢ مليون جنيه يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب أرباح تجارية وصناعية من قبل جهات الاسناد عن العلميات التي قامت الشركة بتنفيذها لصالحها لم نقف على صحته لعدم وجود شهادة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد كما لم توافقنا الشركة بتحليله ونشير الى ظهور رصيد الضريبة المستقطعة من الشركة في آخر إقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٦,٢٨٩ مليون جنيه وقد أفادت الشركة

بأن الرصيد الظاهر في القوائم المالية منذ تطبيق قانون الخصم عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ولم يتم إجراء التسوية النهائية بشأنه بسبب تعثر الشركة في سداد المطالبات الضريبية عن السنوات من عام ١٩٩٦ حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع الحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبي للشركة حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة مدينون وارصدة مدينة أخرى في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٣٣١,٦٨١ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي :-

١- نحو ٦٣,٨٢٠ مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من ٥ سنوات (مصر) تتمثل في نحو ٤٦,١٢٦ مليون جنيه طرف جهات حكومية ، نحو ٣,٥٣١ مليون جنيه طرف شركات قطاع عام وأعمال ، نحو ١٤,١٦٣ مليون جنيه طرف شركات قطاع ولم تقم الشركة بموافاتنا بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم نوافينا بالإجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلى الاصلى).

يتعين إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيلها.... والافادة.

٢- نحو ١,٧٥١ مليون جنيه تحت مسمى تأمينات لدي الغير ، ٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات مختلفة لم نقف على صحتها حيث لم يتم موافاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحته في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

٣- نحو ٢٨٢ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما قامت الشركة بتغطية من خطابات الضمان السارية لم توافينا الشركة بشهادات البنوك التي تؤيد صحة هذا المبلغ الامر الذي لم نتمكن من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين موافاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مع إجراء التسوية اللازمة بإثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان.

٤- نحو مبلغ ١٠,٧٥٧ مليون جنيه باسم/ هيئة التعمير ضمن حساب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة ١٠ الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز الداخلة وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩,٦٥٦ مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤ الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حدا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ، الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٥ اقتصادية للمطالبة بمبلغ ٣٣ مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر ابار مياه واستصلاح ١٠٠٠٠ فدان) وكونت الشركة مخصص عنها بمبلغ ٩,٦٥٦ مليون جنيه ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة....والإفادة.

٥- نحو ١٠,٨٧١ مليون جنيه باسم/ جنوب الوادي للتنمية (ضمن حساب أمانات عملاء) والذي يمثل باقي المديونية مستحقة للشركة منذ اكثر من خمس سنوات عن عمليات قامت الشركة بتنفيذها لصالح الشركة المذكورة والبالغ اجمالها (المديونية) نحو ١٢,٨٧١ مليون جنيه بعد تخفيضها بنحو ٢ مليون جنيه خلال العام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وبيانها كالاتي:-

القيمة بالجنيه	اسم العملية
٢١٣٣٥٧٤	استصلاح ٣٠٠٠ فدان زمام فرع ٢
١٠٤٦١	الري المحوري مساحة ٩٠٠ فدان
٧٤٦٦	مبني العاملين والمهندسين
٥١٨٤٨٤٥	استصلاح ٣٠٠٠٠ فدان

٩٩٦١٤	توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة البوستر ٢٣٠٠٠ فدان
٦٦٤٨٢٤ (رصيد دائن)	توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة الضغط ٢٣٠٠٠ فدان
٧٨٩٦١	اعمال زراعات وشبكات الري بالتقنية
٢٩٤٥	انشاء مبني إداري ومظلة
٢٦٢	صافي مسقي ٢ على فرع ٢
٦٠١٧٧٥٦	الاعمال المدنية على فرع ٢

وقد تبين صدور حكم قضائي نهائي لصالح الشركة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٢١،
٢٧/٣/٢٠٢٢ في الدعوى رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان والمعدل بالاستئناف
رقم ٢٦٨ لسنة ١٣٨ قضائية بإلزام شركة جنوب الوادي للتنمية بأن تؤدي للشركة مبلغ
٤٨٣١٢٦٨ جنية قيمة المستحق لها عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة
العامه بالإضافة الى الفوائد القانونية بواقع ٥% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية
(٢٩/٨/٢٠٢١) وحتى تاريخ السداد وقد ورد خطاب من شركة جنوب الوادي للتنمية
للشركة بتاريخ ١٦/٦/٢٠٢٢ بأنها سوف تقوم بتنفيذ المبلغ الصادر به الحكم والفوائد
القانونية بنحو ٥,٠٧٣ مليون جنية على (٨) دفعات بواقع ٦٣٤١٠٤ جنية شهريا اعتبارا
من ٢٠/٦/٢٠٢٢ وقد قامت الشركة بتحصيل الدفعة الأولى بتاريخ ٢١/٦/٢٠٢٢.
ونشير الى تضمين حساب العملاء، تأمين الاعمال بمبلغ ٥١٩٠١٩ جنية ،
٥٩٣٤٥ جنية قيمة مبالغ مستحقة للشركة العامة طرف الشركة المذكورة ليصبح الفرق
بين إجمالي المبالغ المثبتة في دفاتر الشركة العامة طرف شركة جنوب الوادي بنحو
١١,٤٤٩ مليون جنية وبين إجمالي المبالغ الذى صدر به حكم قضائي نهائي لصالح
الشركة العامة بنحو ٤,٨٣١ مليون جنية طرف الشركة المذكورة نحو ٦,٦١٨ مليون
جنية قامت الشركة بإثبات نحو ٢ مليون جنية منها فقط ضمن مصروفات العام
٢٠٢١/٢٠٢٢ والباقي ٦,٦١٨ مليون جنية لم يقم الشركة بإثباته في دفاترها وسجلاتها
حتى تاريخه (١١/٢٠٢٢).

**يتعين بحث ودراسة الفرق بين المبالغ المثبتة في دفاتر وسجلات الشركة وبين
المبالغ الصادر بها حكم قضائي نهائي لصالحها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء**

ذلك خاصة في ضوء صدور حكم نهائي لصالح الشركة عن كافة العمليات والعاملات بينها وبين الشركة المذكورة.

٦- نحو ٥,٠٣٤ مليون جنيه بإسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة ، هيئة التعمير بخصمها من مستحقات الشركة طرفها بنحو ٢٠,١٨٦ مليون جنيه مقابل أعمال البنية الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما و ببيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتريين تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو ١٥,١٥٢ مليون جنيه لتصبح إجمالي المبالغ المستحقة طرف هؤلاء المشتريين نحو ٥,٠٣٤ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها لعام ٢٠٠٩ وما بعده تمثل باقي المستحق على المستثمرين على الأراضي المشتراة من الشركة ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢ مليون جنيه فقط ولم تقم الشركة بموافقاتها بالإجراءات التي قامت باتخاذها لتحصيل تلك المبالغ حتى تاريخه (٢٠٢٢/١١).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.

٧- مبلغ ٢٩٩٠٠٠ جنيه ضمن حساب عهد طرف العاملين يمثل رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقاً يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حيث تعمد التلاعب والعبث بمستندات الشركة وذلك بإثبات وقائع بنكية غير صحيحة خلاف الوارد بكشوف حساب البنك وقد اتخذ مجلس ادارة الشركة قرار في ٢٠١٥/٨/١٠ بالموافقة على ما جاء بمذكرة السيد الاستاذ/ المستشار القانوني بالنسبة للمذكور وذلك بفصله عن العمل بعد العرض المحكمة العمالية للنظر في امر فصله وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محاكمة المذكور فيها وقضى ببراءته و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة

بأرقام ١٦٦٠ لسنة ١٣٣ ق استئناف عالي القاهرة ، ٣١٠١ لسنة ٢٠١٥ للمطالبة فيها بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره ١٢ شهر كامل الاجر .

يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ضياع تلك المبالغ على الشركة مع بحث ودراسة موقف تلك المبالغ المثبتة كعهدة على المذكور في ضوء صدور حكم ببراءته في الدعوى الجنائية التي قيدت ضده وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك .

٨- مبلغ ٩٦٩٢٨ جنيه ضمن حساب عهد طرف العاملين تمثل قيمة عهد طرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها .

يتعين تحقيق اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ .

٩- نحو ١٣٥,٢٦٨ مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين (الهدى للمقاولات العمومية، سوماك للتجارة والمقاولات ، المقاول / احمد كمال محمد طاهر ، المقاول / عيد مصطفى احمد على ، المقاول / صبرى سدراك يوسف ، المقاول/ صابر سدراك يوسف ، المقاول / شعبان عبد الصمد عبد الجواد ، المقاول / عادل محمد فريد ، المقاول / اشرف فهمى الجابرى ، المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة) نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء .

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ وضمان حقوق الشركة طرف هؤلاء المقاولين مع متابعة كافة الدعاوي القضائية المرفوعة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ... والإفادة .

١٠- نحو ٤١ ألف جنيه تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافقتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته .

- أظهرت القوائم المالية في ٢٢٢/٩/٣٠ قيمة النقدية بالبنوك والصندوق بنحو ٢٩,٩٨٥ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

١- ظهر رصيد النقدية بالصندوق بمبلغ ٢,٤١٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بتحديد رصيد الحد الاقصى من المبالغ الواجب الاحتفاظ بها بخزينة الجمعية على ان يتم توريد ما يزيد عن الحد الاقصى فورا الى البنك حيث تبين احتفاظ أمين الخزينة بمبالغ وعدم قيامه بتوريدها للبنك الا بعد مدة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى ١٥ يوم مما قد يعرض أموال الجمعية للفقد وبما يتعارض مع إحكام الرقابة على أموال الجمعية.

يتعين وضع القواعد والضوابط التي تحكم وتنظم تحصيل وصرف المبالغ من خزينة الجمعية وتكفل توريد إيرادات الجمعية للبنك أولاً بأول إحكاماً للرقابة على أموالها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للجمعية.

ب- على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظراً لتخصيص خزينة أخرى لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) الا انه تبين انه اعتباراً من ٢٨/٤/٢٠٢٢ قيام أمين الخزينة بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات - مرتبات للعاملين - صيانة.....) دون اتباع للقواعد المقررة والمتعارف عليها للصرف على احتياجاتها الدورية المختلفة سواء عن طريق السلف المستديمة أو المؤقتة وذلك إحكاماً لقواعد الرقابة والضبط الداخلي المتعارف عليها.

يتصل بما تقدم تبين استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدوياً مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة في حالة وجود ظروف استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الوارد) وإتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.

٢- لم نواف بشهادات بنكية بمعظم ارصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بإستثناء البنك الأهلي المتحد ، بنك أبو ظبي التجاري ، البنك الأهلي الكويتي.

يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركة بها حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

٣- وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك وذلك على النحو التالي :-

أ- قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر) منذ ٢٠١٨/١/٢٣ وذلك لسداد مطالبات ضريبية بلغت قيمتها نحو ٨,٥٩٣ مليون جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري.

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري على حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب.

ب- صدر حكم قضائي نهائي لصالح السيد /ماجد خضر جبر الشافعي (استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة بإستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور بمبلغ ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف عابدين ، رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز ، ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية.

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن مع العمل على سرعة رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك.

ج- وجود حجز بمبلغ ٧٠٠٤٨٤٩ جنيه على أرصدة الشركة بالبنوك وهو يمثل قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر ضد الشركة.

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري علي حساباتها وسداد كافة المطالبات القضائية الواردة إليها مع الإنصاح عن هذا الحجز الإداري بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح البنوك).

- بلغ إجمالي الخسارة التي حققتها الشركة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٥,١٧٤ مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥٠٦,١٩١ مليون جنيه لتصبح إجمالي الخسائر حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٥١١,٣٦٥ مليون جنيه في حين بلغ رأس المال الشركة نحو ٦٥,١٠٠ مليون جنيه في ذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو أكثر من ٧ أضعاف رأس المال الشركة (نسبة الخسائر المرحلية بعد تأثيرها بنتيجة الربع الأول الى رأس مال الشركة بلغت ٧٨٥,٥١%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه تطبيق المادة (٣٨/فقرة ثانية) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدل للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تنص على ((وفي جميع الأحوال إذا بلغت قيمة خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلية، وفي حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقاً لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها.....)) وكذا تطبيق المادة ٢٦ مكرر ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ الخاص بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام.

يتعين الالتزام بأحكام المواد المشار إليها للنظر في مدى استمرارية الشركة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٢٠,٧٩٢ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي :-

١- نحو ٦,٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥ فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤,٠١١ مليون جنيه مقدم الثمن بما يعادل ٣٣% من اجمالي الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢,٨٥٥ مليون جنيه خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد قامت الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢,٧٢٤ مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصريف في كامل المساحة المشار اليها .

يتعين بيان أسباب ما تقدم والافادة.

٢- نحو ١٣,٧٩٣ مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم ٢٦٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة.

ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤ مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذا عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٤/١٠/٢٠١٣.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتها بما يتم في هذا الشأن.

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٢٣,٧٢٦ مليون جنيه لم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذى

لا يمكننا معه الحكم على مدى كفايتها فى الأغراض المكونة من أجلها من عدمه وذلك
على النحو التالى:-

١. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٦٧,١٥٣ مليون جنية وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التى اعتمدت عليها فى تكوينه أو الدراسة الخاصة به وقد بلغت إجمالي المطالبات الضريبية الواردة للشركة من مصلحة الضرائب ما امكن حصره - نحو ٤٣٧,١٧٧ مليون جنية تتمثل فى نحو ٢٨٣,٩٩٤ مليون جنية قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٦/١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ من واقع نموذج (١٩) - ليس ربط نهائى- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤,٥٣٨ مليون جنية ، نحو ٢٨,٣٠٨ مليون جنية قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائى - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ ، ، نحو ٣٢١ ألف جنية قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل- ربط نهائى- عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، نحو ١٦ ألف جنية قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة الدمغة - ربط نهائى - عن الفترة من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠. ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (ضمن الأرصدة الدائنة) بنحو ٢٤,٦٢٥ مليون جنية فقط.

يتصل بما تقدم تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ على ارصدة الشركة لدى معظم البنوك من مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) بمبلغ ٨٥٩٢٦٣٦ جنية قيمة ضريبة مبيعات أقساط سلع رأسمالية حتى ٢٠١٦/٥ تتمثل (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج).

ونشير الى قيام الشركة برفع الدعاوى القضائية أرقام ٥٠٤٢٥ لسنة ٧٢ ق ، ١٥٨٨٤ لسنة ٧٦ ق قضاء إداري العباسية ضد وزير المالية للطعن على قرار لجنة الطعن ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥ عن سنوات

فحص ضريبة الدخل (الضريبة على شركات الأموال) عن سنوات الفحص من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩ ومازالت متداولة امام القضاء. الأمر الذي نرى معه عدم كفاية المخصص.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٢٠. تضمنت المخصصات نحو ٤,١٦٢ مليون جنية تحت مسمى مخصص قضايا ومطالبات قدمت الشركة لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفي بالغرض لعدم تضمينه المبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضية على حده وقد بلغ ما امكن حصره من قضايا صدر فيها حكم نهائي ضد الشركة نحو ٣٩,٤٩٠ مليون جنية فضلا عن وجود نحو ١٥,٠٥٥ مليون جنية قيمة مطالبات قضائية (نسبي، خدمات) مستحقة على الشركة لم تقم الشركة بإثباتها في دفاترها وسجلاتها.

يتصل بما تقدم بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الشركة ضد الغير نحو ١١٤,٥٥٠ مليون جنية كما بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة ٢٧,٦٧٠ مليون جنية وما زالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاة لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنة احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم في ٢٠٢٢/٦/٣٠ في ضوء احتمالية الكسب والخسارة للدعاوى المتداولة امام القضاء مع اثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٣. تضمنت المخصصات نحو ٦٤,٠٥٠ مليون جنية قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد نشأت على الشركة نتيجة عدم تنفيذ بعض العمليات وسحبها منها تتمثل في نحو ٤٠,٤٠٢ قيمة المخصص

المكون لمقابلة سحب العمليات بمنطقة توشكى ، نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب عملية بحيرة المنزلة ، نحو ٢,٧٧١ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة فرق تكلفة المسافة من كيلو ٢٣ الى الكيلو ٢٤,١٧ بتوشكى ، نحو ٨٧٧ ألف جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب العمل بمشروعات الإسكان ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي تطالب جهات الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو ١٥٠,١٣٠ مليون جنيه الامر الذى نرى معه عدم كفايتها .

**يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها
بالقدر اللازم.**

٤ . تضمنت المخصصات المبالغ التالية :-

المبلغ بالجنيه	بيان
نحو ٧,٨٢٥ مليون جنيه	مخصص تسليم أعمال
نحو ١٧٨ ألف جنيه	مخصص التأمين على السيارات
نحو ١١٠ آلاف جنيه	مخصص استهلاك كهرباء

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التأمين على السيارات، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات لمواجهة حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات المؤكدة.

**يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن الحكم عليها وإجراء
التسويات اللازمة.**

٥ . بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢١,٥٠٠ مليون جنيهاً في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو ٢٨٢,١٥٥ مليون جنيهاً تتمثل في نحو ٦٤,٨٧٢ مليون جنيه بحساب العملاء، نحو ٢١٧,٢٨٣ مليون جنيه ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

يتعين موافقتنا بالدراسة المشار إليها لإمكانية الحكم على مدى كفاية المخصص المشار إليه

٦. قامت الشركة بتكوين مخصص للضرائب المؤجلة خلال السنوات السابقة بنحو ١,٦٠٤ مليون جنيه بقيمة الفروق بين الاهلاك الضريبي والاهلاك المحاسبي ويتم زيادة او تخفيضه سنويا في ضوء ما تسفر عنه مقارنة الاهلاك الضريبي بالإهلاك المحاسبي حيث بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل والذي اوجب بقيام الشركة بإعادة دراسة وتقدير الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية كل عام على ان يتم الاعتراف بها بشكل منفصل في صلب القوائم المالية وليس ضمن المخصصات.

يتعين الالتزام بالمعيار المذكور وأثره على نتائج الأعمال والمركز المالي.

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٩٦,٢٠١ مليون جنيه وقد تبين بشأنها مايلي :-

١. لم يتم موافقتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام ، بنك مصر / الموسكى ، بنك التنمية والائتمان الزراعي، بنك التعمير والإسكان ، بنك الشركة المصرفية).

٢. تضمن الرصيد نحو ٢٩,٥٥٠ مليون جنيه باسم بنك مصر/الموسكى (سحب علي المكشوف دائن) في حين أن آخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمنت رصيد مدين بمبلغ ٨٩,٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠,١٤٠ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية علي الشركة نحو ٦٣,٧٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١١٢,٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور حكم قضائي بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤ في الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك

المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣,٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن علي الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩٠ ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي تاريخه (٢٠٢٢/١٠) ولم يحدد لها جلسة ، ونشير الي ان الشركة لم تقم بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٣٠ مليون جنيه (منه ١٠ مليون جنيه تم إضافتها خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢) لمقابلة هذا الحكم بنسبة ٣٣,٣٣% من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٨)- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والاستردادات والذي اوجب الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حال (قانوني اوحكمي) ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام وانه يتم التمييز بين المخصصات والاعتراف بالالتزامات الأخرى من خلال عدم التأكد من توقيت وقيمة النفقات اللازمة لتسوية الالتزام على الشركة وحيث انه صدر حكم على الشركة محدد التوقيت والمقدار فانه يخرج عن نطاق الاعتراف بالمخصصات .

يتعين اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة في دفاترها وسجلاتها مع ضرورة متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتها بما تم فيه مع الحصول على شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسؤولية بشأن التأخر في السداد والذي أدى الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه .

٣. مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية أشهر والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٧,٨٣١ مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتى تاريخ المراجعة في ٢٠٢٢/٩ مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات .

يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإنادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه .

٤. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢٢/٩/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦,٣٦٤ مليون جنيه وحتى تاريخ الفحص (٢٠٢٢/١١) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت

مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيهه في ٢٤/٣/٢٠١٤ ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن لنا التحقق من الوقوف صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيهه بالإضافة الى العوائد الاتفاقية بواقع ١٢,٥% سنويا من تاريخ المطالبة ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع ٢% من تاريخ اليوم التالي ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

يتعين تحديد المسؤولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتها بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٢٤,٦٢٥ مليون جنيهه منه وقد تضمن الرصيد ما يلي :-

أ- نحو ١٦,٢٠٥ مليون جنيهه قيمة ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٢٨٣,٩٩٤ مليون جنيهه وذلك من واقع نموذج (١٩) - ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤,٥٣٨ مليون جنيهه.

ب- نحو ٣,٢٠٩ مليون جنيهه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة في بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ نحو ٢٨,٣٠٨ مليون جنيهه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من

**صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولت تلك المستحقات وسرعة سدادها
تجنباً لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات
الضريبية الموحدة.**

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في ٣٠/٩/٢٠٢٢ بنحو ٤٣٠,٩٦٧ مليون جنية وقد تضمن الحساب المبالغ الآتية في ٣٠/٦/٢٠٢٢ :-

١- نحو ٦,٢٧٠ مليون جنية باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ ألف جنية مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من أقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير.

يتعين موافقتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.

٢- نحو ١,٩٠٦ مليون جنية باسم أقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة من مصلحة الضرائب على المبيعات (قيمة مضافة) بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٧ بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤ لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم أرصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٨ بنحو ٨,٥٩٢ مليون جنية بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات التي قامت الشركة باستيرادها) عن الفترة ٦/٢٠٠٩ حتى ٥/٢٠١٦ بفرق ٦,٦٨٦ مليون جنية عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

**يتعين إثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين
بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد**

تلك المبالغ المستحقة لصالح الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

٣- نحو ١٣٥,٤٧١ مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعد قيام الشركة بتخفيض المديونية المستحقة للهيئة المذكورة بنحو ٢٢,٤١١ مليون جنيه مقابل تخفيض حساب الخسائر المرحلة بها وذلك بقيمة فروق اشتراكات وفوائد نتيجة تحول الشركة من مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قطاع خاص) الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (قطاع أعمال) اعتباراً من ٢٠١٥/٣/٣٠ وذلك وفقاً لخطاب مكتب تأمينات قطاع عام حلوان للسيد / رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥ دون موافقتنا بشهادة من التأمينات الاجتماعية تؤيد صحة هذا الرصيد.

يتصل بما تقدم تم الاتفاق بين الشركة والهيئة المذكورة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ على جدولة المديونيات المستحقة على الشركة لصالح الهيئة المذكورة مقابل قيام الهيئة برفع الحجز على أصول الشركة على ان يتم تقسيط المبالغ المستحقة على الشركة للهيئة على أقساط شهرية عددها ٩٦ قسط قيمة كل قسط ١,٢٨٥ مليون جنيه.

يتعين :-

١- الحصول على شهادة من هيئة التأمينات الاجتماعية بالرصيد المستحق على الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، ٢٠٢٢/٩/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة رصيدها وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

٢- سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصة حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

٤- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣ جنيهها في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهها قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه.

يتعين موافقتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٥٩,٠٠٤ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلي :-

١- نحو ٤٤,٣٦٦ مليون قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو ٢٧,٨١٧ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق أبوظبي للإئماء الاقتصادي العربي ، نحو ١٤,٧٣٤ قرض بنك الاستثمار الأوروبي وتلك القروض ممنوحة للحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في صورة معدات ويتم سدادها على اقساط نصف سنوية بمعدل فائدة ٨% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال المدد المقررة (٢٠١٥/١٢) بالنسبة لقرض أبوظبي ، ٢٠٠٩/٥/١٥ بالنسبة لقرض بنك الاستثمار الاوروى) ، نحو ١,٨١٤ مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات (اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية). وقد تبين توقف الشركة عن سداد تلك القروض الامر الذى قد يترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل في الفوائد التي تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد.

يتعين إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض مع الهيئة المذكورة حتى يمكن التحقق من صحة الرصيد الظاهر في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مع بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها في المواعيد المحددة.

٢- نحو ٣,٨٣٢ مليون جنيه تمثل رصيد المديونية المستحق لبنك الاستثمار القومي عن القروض التي حصلت ليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام ٢٠٠٦.

يتعين العمل على سداد تلك المديونية المستحقة للبنك المذكور حتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الفوائد على رصيد القروض غير المسددة.

٣- نحو ٢,٨٠٨ مليون جنيه يتمثل في نحو ١,٢٥٠ مليون قيمة أصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ وذلك لصرف أجور العمال على ان يتم سدادها خلال عام بفائدة قدرها ١٣% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتى ٢٠١٥/١١ ولم يعاد تجديده بالإضافة الى نحو ١,٥٥٨ مليون جنيه قيمة الفوائد التي تحملتها الشركة منذ تاريخ منح القرض حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ (لوحظ قيام الشركة بحسابها كل عام بشكل تقديري على أساس

١٣% سنويا لعدم ورود شهادة او مصادقة من وزارة المالية) وهى ازيد من قيمة أصل القرض نفسه نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد قيمة القرض في المواعيد المقررة ونشير الى ان الشركة لم توافينا الشركة بشهادة او مصادقة من وزارة المالية تؤيد صحة هذا الرصيد الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحته.

يتعين بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد فوائد القرض المستحقة عليها الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة لأعباء مالية لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم الالتزام بالسداد مع ضرورة مخاطبة وزارة المالية للحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسرعة السداد تجنباً لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها والافادة.

٤- نحو ٤ مليون جنيه قيمة القرض التي حصلت عليه الشركة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية لدعم الشركة في سداد أجور العمال نتيجة العجز الشديد التي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة بما يساهم في تعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض.

- ظهر رصيد حساب الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١٠,٢٨٥ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١- نحو ١,١٧٠ مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠ حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

٢- نحو ٩,١١٥ مليون جنيه قيمة جديده حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة و قامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الاراض من قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام ١٩٩٦.

يتعين العمل علي سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضي جديدة للشركة.

- عدم وجود معايير يتم علي أساسها حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضي مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

يتعين موافقتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.

- حققت الشركة خسائر تشغيل كبيرة فضلاً عن التدهور الملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٥,١٧٤ مليون جنيه وقد تبين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة خسائر في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلاً عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ منها على سبيل المثال (منطقة الفيوم ، منطقة وادي النقرة ، منطقة غرب النوبارية ، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء) ، منطقة زغلول الثالثة ، عملية طلبات النصر /٤،....) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ، ... الخ) .

- يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٧٢ ألف جنيه قيمة الإيرادات الناتجة من بيع المخلفات والكهنة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:-

أ- اعتماد الشركة علي طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالي .

ب- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل علي عدد محدود من المتزايدين يتصل بذلك حصول الشركة في بعض حالات البيع علي عروض أسعار من المتزايدين الموجودين في محيط ما يتم بيعه.

يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار.

ج- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخازن الخردة بمناطق الشركة المختلفة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيام الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفها من مخزن الخردة بموجب اذن صرف وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المدرجة بحساب أرباح بيع مخلفات خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٧٢ ألف جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع حصر كافة أصناف الخردة وتقييم مخزون الخردة بالقيمة التقديرية للأصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافي قيمتها البيعية وتخفيضه بالقيمة الدفترية للأصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظتنا الواردة في تقرير الجرد السنوي المبلغ للشركة في هذا الشأن.

- تم التعاقد بين الشركة وبين شركة بيراميدز للمقاولات والتوريدات بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ على تأجير بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ بسعر ٤٥٠٠ جنيه / اليوم لمدة ٤ شهور (الشهر ٢٦ يوم) بإجمالي قيمة ٤٦٨ ألف جنيه بواقع ١١٧ ألف جنيه شهريا منها نحو ٢٢١ ألف جنيه تم تحصيلها من العميل وإدراجها بحساب الإيرادات ، الباقي بنحو ٢٤٧ ألف جنيه تم تحميلها على حساب العميل ضمن حساب الأرصدة المدينة مقابل إدراجها ضمن الإيرادات بالخطأ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث كان يجب إدراجها بالأرصدة الدائنة نتيجة لمخالفة الشركة لشروط العقد المبرم مع الشركة المذكورة حيث تم محاسبة الشركة المذكورة بنحو ٢٢١ ألف جنيه قيمة ايجار البلدوزر خلال فترة التنفيذ وفقا للساعات المستخدمة دون مراعاة الحد الأدنى للتشغيل في حين كان يجب محاسبتها بنحو ٤٦٨ ألف جنيه (١١٧ ألف جنيه شهريا * ٤ شهور تنفيذ) حيث ان العقد تضمن القيمة الايجارية للبلدوزر محسوبة على أساس ٨ ساعات تشغيل للمدة وعدد أيام عمل ٢٦ يوم كما تضمن التزام الشركة المذكورة بتحمل القيمة الايجارية للمعدة في حالة توقف المعدة بسبب عدم توفير سولار او زيوت او قطع الغيار اللازمة للتشغيل وفي حالة عدم وجود الخامات اللازمة للتشغيل على ان تتحمل الشركة اصلاح الأعطال الجسيمة فقط (العمرات) وتوفير طاقم التشغيل.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونية المستحقة طرف المقاول المذكور وإجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك.

- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم ، نادى اجتماعي ، قاعة افراح ، كافيه ، منطقة ملاهى) وذلك على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة ٥٠٠٠ متر على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع ٦٢ % من صافي الإيرادات للشركة ، ٣٨% للمستثمر وقد تبين بشأنه:-

١-صورية إجراءات التعاقد مع المستثمر المذكور وذلك للأسباب الآتية :-

أ- تبين ان بدء العمل الفعلي بالمشروع تم بتاريخ ٤ ، ٥ ، ٦ / ٢٠٢٢ حيث قام بإقامة جزء من الانشاءات الخاصة بالمشروعات موضوع التعاقد (مثل ملعب كرة القدم) وتحصيل إيرادات عنها وذلك قبل إبرام التعاقد مع المستثمر وقبل عمل المزايدة بالمظاريف المغلقة والبت فيها بفوز المستثمر بالمزايدة بتاريخ ٣١ / ٧ / ٢٠٢٢ وقبل موافقة الشركة القابضة على هذا التعاقد ونشير الى انه لم يتم تسليم الأرض للمستثمر بموجب محضر تسليم قبل قيامه بالبدء الفعلي في تنفيذ الانشاءات حتى تاريخه (٢٠٢٢/١١) ولم يتبين لنا مدى إجراء رفع مساحي لارض المشروع من عدمه للتحقق من صحة مساحة قطعة الارض المسلمه للمستثمر.

ب- تم التعاقد مع المستثمر بموجب تأشيرة من السيد / العضو المنتدب التنفيذي للشركة على الرغم من عدم قيام (السلطة المختصة) - مجلس إدارة الشركة- حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) بالموافقة على إجراءات المزايدة والتي انتهت بفوز المستثمر المذكور .

ج- وجود العديد من الأدلة الموضوعية على ان الشركة باشرت التعاقد مع المستثمر المذكور قبل تاريخ الإعلان على مزايدة المشروع بالمظاريف المغلقة ومنها تضمين بالبند م/١٢/١١ من محضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٩/٥/٢٠٢٢ النظر في مشروع عقد الشراكة مع المستثمر المذكور والعروض المقدمة منه ، وجود خطاب صادر من السيد اللواء المهندس / رئيس الشركة القابضة بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٢٢ للشركة يتضمن بعض الملاحظات على ما جاء بمحضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٩/٥/٢٠٢٢ بخصوص العروض المقدمة من المستثمر المذكور ، وجود إخطار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٢) بتاريخ ٩/٥/٢٠٢٢ (م/١٢/١١) والخاص بتكليف اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بمراجعة مشروع عقد الشراكة بين الشركة والمستثمر المذكور لإنشاء بعض المشروعات الرياضية والترفيهية والخدمية.

٢- تضمنت كراسة الشروط ان مدة التعاقد ١٥ عام وتم التعاقد مع المستثمر المذكور على ذلك الأساس في حين ان تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة انتهى بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ الى ان مدة التعاقد يجب الا تزيد عن ٥ سنوات ويجوز تجديد التعاقد في نهاية المدة بموافقة الطرفين.

٣- لم يتبين لنا مدى قيام المستثمر المذكور باستخراج التراخيص اللازمة للتشغيل من الجهات المختصة من عدمه خاصة ان المشروعات المتعاقد بشأنها معه ليس من ضمن النشاط الأساسي للشركة بالمخالفة للمادة ٤٠ من النظام الأساسي للشركة.

٤- تبين ان المشروع يعتمد بصورة أساسية على مرافق الشركة من كهرباء ومياه بالمخالفة لكراسة الشروط التي تم طرح المزايدة على أساسها والبند السابع من العقد المبرم معه و ما انتهى اليه تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ حيث تضمنوا التزام المستثمر المذكور بإدخال كافة المرافق اللازمة وتركيب عدادات كهرباء ومياه مستقلة للمشاريع على حسابه الخاص والحصول على جميع تراخيصها باسم الشركة وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات محل التعاقد ولم يتبين لنا الأساس الذي سوف يتم محاسبة المستثمر عليه فيما يتعلق بإستهلاك الكهرباء والمياه خاصة انه تدخل ضمن قراءات عدادات الشركة.

٥- لم يتبين لنا مدى تحديد مواصفات وحدود مساحة قطعة الأرض المخصصة لكل مشروع من المشاريع المزمع انشاؤها من عدمه ومقارنتها بالمقاييس التقديرية التي سوف يتحملها المستثمر المذكور لتحديد مدى تناسبها مع قيمة كل ارض حيث ان القيمة التقديرية لكامل مساحة ارض المشروع لا تقل عن ٥٠ مليون جنيه وكذا إمكانية الحكم على نسبة المشاركة (٦٢% للشركة ، ٣٨% للمستثمر المذكور) وفقا لمساحة الأرض موقها وقيمتها وتكلفة المشروع.

٦- لم يتبين لنا التزام المستثمر المذكور بتوريد ٣٠ % من قيمة المقايضة المالية المبدئية لتكاليف المشروعات المزمع انشاؤها والمقدم منه ضمن عطاؤه الفني بمبلغ ١٥ مليون جنيه من عدمه وذلك تطبيقاً للبند العاشر من العقد المبرم معه.

٧- قامت الشركة بتخصيص خزينة لإيرادات المشروع كما صدر امر إداري من رئيس الشركة لبعض العاملين بالشركة للقيام بالمتابعة والمراجعة للمشروع بكافة جوانبه بما في ذلك تحصيل الإيرادات و المبالغ المنصرفة منها وقد بلغ ما أمكن حصره من صافي المبالغ المنصرفة خلال الفترة منذ بدء العمل بالمشروع حتى تاريخه نحو ٨٠٠ ألف جنيه لم تقم الشركة بإثباتها بدفاترها وسجلاتها فضلاً عن صرف تلك المبالغ كعهد لبعض العاملين من أجل تدبير احتياجات العمليات التي تقزم الشركة بتنفيذها مثل عملية القطار السريع مما يشير الى انعدام الرقابة الداخلية على إيرادات ومصروفات واموال هذا المشروع.

٨- لم توافينا الشركة بالمستندات الخاصة بطرح المشروع بما فلى ذلك كافة الإجراءات الخاصة بموضوع الشراكة ، محضر فتح المظاريف الفنية / تقرير لجنة البت الفني ، محضر فتح المظاريف المالية ، تقرير لجنة البت المالى ، اعتماد السلطة المختصة لإجراءات التعاقد ، موافقة الشركة القابضة على التعاقد ، محضر تسليم الأرض للمستثمر ، بيان بكافة إيرادات ومصروفات المشروع منذ تاريخ بدء العمل وحتى تاريخه ، الرفع المساحي لأرض المشروع ، ولا الدورة المستندية والمحاسبية لهذا المشروع رغم تكرار طلب الإشارة الى ذلك واخرها بالخطاب المسلم للشركة بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٢.

يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة عرض موقف المشروع على الشركة القابضة وموافاتنا بكافة المستندات الخاصة بالمشروع والتحفظ على كافة الأموال المحصلة منه لحين وجود ضوابط واضحة تحكم العمل به...والإفادة.

- لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا في ٣٠/٩/٢٠٢٢ والمتوقف نشاطه منذ أكثر من ١٠ سنوات نظراً لعدم قيام الشركة بموافاتنا بالمستندات او

الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك الأرصدة وذلك على النحو الاتي :-

١- لم يتم جرد كلا من الأصول ، المخزون المملوكة للشركة بفرع ليبيا والبالغ قيمتهما نحو ٢٩٢ ألف جنيه ، ٢,١٠٦ مليون جنيه على الترتيب اعتبار من ٢٥/١٢/٢٠١٣ نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة ارصدهما ونشير الى أن معظم أصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول لتحديد خسائر االاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية بالمخالفة للفقرة (٦٣) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ - الأصول الثابتة واهلاكاتها ، الفقرات (٨،٩،١٢،١٤) من المعيار المحاسبي المصري رقم ٣١ - اضمحلال قيمة الأصول- ، دون أن تقوم الشركة بإعادة تقييم المخزون في ضوء الفقرة (٢٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون خاصة في ظل وجود العديد من الدلالات والمؤشرات والأدلة الموضوعية على ان هذه الاصول قد اضمحلت وكذا التأكد من عدم إمكانية استرداد تكلفة هذا المخزون مما ترتب عليه ظهور قيمة هذه الأصول والمخزون على غير حقيقتها في تاريخ الميزانية بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها او استخدامها .

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي لهذا لأصناف الأصول والمخزون للوقوف على طبيعتها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول لتحديد خسائر الاضمحلال في ٣٠/٩/٢٠٢٢ وإعادة تقييم المخزون وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

٢- عدم قيام الشركة بموافاتها ببيان تحليلي لأرصدة حسابات العملاء ، مدينون والارصدة المدينة الأخرى ، الدائون والارصدة الدائنة الأخرى الخاصة بالفرع والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٠,٨١٣ مليون جنيه ، ١٨,٢٨٤ مليون جنيه ، ٥٠,١٥٣ مليون جنيه على الترتيب وكذا عدم موافاتها بالمستندات المؤيدة لها كما لم يتم إجراء اية مطابقات او مصادقات بشأنها في تاريخ الميزانية الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة ونشير الى ان كافة تلك الأرصدة متوقفة بالكامل ومرحلة منذ عام ٢٠١٤ نظرا للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخضومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي) خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على ان هذه المبالغ قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الامنية بدولة ليبيا والتي مازالت مستمرة حتى الان بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) الادوات المالية.

يتعين ضرورة موافاتها ببيان تحليلي بتلك الأرصدة والمستندات المؤيدة لها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (عملاء، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/٩/٣٠ واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمن حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

٣- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة حساب النقدية بالبنوك المتواجدة بفرع ليبيا والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٦,٨٢٦ مليون جنيه الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة لصحة أرصدة النقدية المتواجدة لدى

تلك البنوك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحتها.

٤- تم إدراج أرصدة فرع ليبيا بالأرصدة الدفترية التي تم تقييمها على أسعار الصرف منذ توقف النشاط بفرع ليبيا ٢٠١٤ دون الأخذ في الاعتبار تغير أسعار الصرف بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ذلك الالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن.

٥- تضمنت المخصصات نحو ٨,١٦٩ مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين بلغت إجمالي المديونيات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات (عام ٢٠١٤ وما بعده) بالفرع نحو ٤٩,٠٩٧ مليون جنيه (٣٠,٨١٣ مليون جنيه بحساب العملاء، ١٨,٢٨٤ مليون جنيه بحساب المدينين والأرصدة المدينة الأخرى) لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المستحقة للشركة وتخص فرع ليبيا والإجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة عن السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٦- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وجود عجز في رأس المال العامل بنحو ٤٤٢,٢٨٧ مليون جنيه فضلاً عن وجود خسائر مرحلة بنحو ٥٠٦,١٩١ مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو ٩٦,٢٠١ مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة ووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم

الإيرادات بما يساهم في استهلاك قيمة الخسائر المرحلية ودعم السيولة النقدية.

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٢٠ من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال في قيمة الأصول والافصاحات المطلوبة ومن أمثلة ذلك عدم الإفصاح عن كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (١٧) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٧) ، عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢,٢٩٧ مليون جنيه لبيان مدى انفاقها مع تعريف النقدية وما في حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (٦) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (٢٤/أ) ، (٢٤/ب) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل بالسالب بنحو ٤٤٢,٢٨٧ مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو ٥٠٦,١٩١ مليون جنيه .

يتعين الالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية مع إعداد وعرض القوائم المالية بما يتفق

مع هذه المعايير المحاسبية.

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية.

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية عند عرض القوائم المالية.

- ورد بالإيضاح رقم (٢٨) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتي أثرت بالسلب علي كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايدياع بالبنوك الامر الذي أدى الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدى الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

- وردت القوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ للإدارة لمراجعتها بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣ قبل اعتماد الجمعية العمومية للقوائم المالية للشركة عن العام المنتهى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وإذا ما أخذ في الاعتبار كافة التسويات اللازمة والملاحظات الواردة بهذا التقرير وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وعن نتيجة نشاطها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وطبقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.

تحريراً في ٢٠٢٢/١١/٩ .

وكيلا الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

حلمي حلمي (مخبر)

(محاسب/ حلمي علي الاشوط)

أشرف محمد عبد السلام

(محاسب / اشرف محمد عبد السلام)

قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/٩/٣٠

الاجمالي ٢٠٢٢/٠٦/٣٠	الاجمالي ٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	ايضاح	اليان
					<u>الأصول غير المتداولة</u>
١٧,٤٩٤,٦٦٤	١٦,٦٧٨,٤٨١	٢٩٢,٢٢٩	١٦,٣٨٦,٢٥٢	(٣)	الاصول الثابتة (بالصافي)
.	.	.	.	(٤)	مشروعات تحت التنفيذ
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	.	١,٥٠٠,٠٠٠	(٥)	استثمارات مالية طويلة الاجل
١٨,٩٩٤,٦٦٤	١٨,١٧٨,٤٨١	٢٩٢,٢٢٩	١٧,٨٨٦,٢٥٢		<u>مجموع الاصول غير المتداولة</u>
					<u>الاصول المتداولة</u>
١١,٦٢٥,١٥٩	١٠,٩٢٥,٣٣٨	٢,١٠٦,٢٢٧	٨,٨١٩,١١١	(٦)	المخزون
٥,٦٠٤,٨٩٨	٥,٦٠٤,٨٩٧		٥,٦٠٤,٨٩٧	(٧)	اصول بغرض البيع
٧,٩٩٣,٥٢٨	٧,٩٩٣,٥٢٨		٧,٩٩٣,٥٢٨		عملاء قطاع عام اعمال
١٢٥,٨٧٩,٤٣٤	١٢٩,٥٢٨,٦٢٨	٣٠,٨١٣,٣٠٤	٩٨,٧١٥,٣٢٤	(٨)	عملاء وارواق قبض
٣٤,١٠٤,٣٥٤	٣٤,١٢٢,٢١١		٣٤,١٢٢,٢١١		الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية)
٩٢,٤١٤	٩٢,٤١٤		٩٢,٤١٤		مقاولون قطاع عام اعمال
٣٣٧,٩٢٤,٢١٠	٣٣١,٦٨٠,٧٥٢	١٨,٢٨٤,٣٥١	٣١٣,٣٩٦,٤٠١	(٩)	مدينون وارصدة مدينة اخرى
٤٠٨,٤٤١	٤٠٨,٤٤١		٤٠٨,٤٤١	(١٠)	استثمارات مالية (سندات حكومية)
١٩,٤٠٤,١٦٤	٢٩,٩٨٤,٦٠١	٦,٨٢٦,٤٠٧	٢٣,١٥٨,١٩٤	(١١)	تقديتة بالبنوك والصندوق
٥٤٣,٠٣٦,٦٠٢	٥٥٠,٣٤٠,٨١٠	٥٨,٠٣٠,٢٨٩	٤٩٢,٣١٠,٥٢١		<u>مجموع الاصول المتداولة</u>
٥٦٢,٠٣١,٢٦٦	٥٦٨,٥١٩,٢٩١	٥٨,٣٢٢,٥١٨	٥١٠,١٩٦,٧٧٣		<u>الاجمالي الاصول</u>
					<u>حقوق الملكية</u>
٦٥,١٠٠,٠٠٠	٦٥,١٠٠,٠٠٠		٦٥,١٠٠,٠٠٠	(١٢)	راس المال المدفوع
-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥	-٥٠٦,١٩٠,٧٣٤		-٥٠٦,١٩٠,٧٣٤	(١٣)	خسائر مرحلة
-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٥,١٧٣,٤٠١		-٥,١٧٣,٤٠١		صافي (الارباح / الخسائر) الفترة
-٤٤١,٠٩٠,٧٣٤	-٤٤٦,٢٦٤,١٣٥	٠,٠٠٠	-٤٤٦,٢٦٤,١٣٥		<u>الاجمالي حقوق الملكية</u>
					<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
١,٣٦٣,٩٩٤	١,٣٦٣,٩٩٤		١,٣٦٣,٩٩٤		التزامات ضريبية مؤجلة
٢٠,٧٩١,٦٩٣	٢٠,٧٩١,٦٩٣		٢٠,٧٩١,٦٩٣	(١٤)	التزامات طويلة الاجل وتسهيلات موردين
٢٢,١٥٥,٦٨٧	٢٢,١٥٥,٦٨٧		٢٢,١٥٥,٦٨٧		<u>الاجمالي الالتزامات الغير المتداولة</u>
					<u>الالتزامات المتداولة</u>
٢٢٣,٧٢٦,٠١٢	٢٢٣,٧٢٦,٠١٢	٨,١٦٩,١٨٦	٢١٥,٥٥٦,٨٢٦	(١٥)	المخصصات
٩٦,٣٣٩,٠٠٦	٩٦,٢٠١,٥٨٠		٩٦,٢٠١,٥٨٠	(١٦)	البنوك الدائنة
٤,٦٤٢,٤٦٦	٤,٦٣٧,٨٧٣		٤,٦٣٧,٨٧٣		الشركة القابضة
١٣٥,٤٧٠,٥٨٤	١٣٧,٥٦٧,٤٠٣		١٣٧,٥٦٧,٤٠٣		الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
٥,٦١٢,٧٨٧	٥,٦١٢,٧٨٧		٥,٦١٢,٧٨٧		مقاولون قطاع عام اعمال
٢٤,٣٣٩,٨٥٠	٢٤,٦٢٥,٦٧٣		٢٤,٦٢٥,٦٧٣		ضرائب ارباح شركات الاموال
٤٢١,٥٤٦,٥٥٨	٤٣٠,٩٦٧,٣٦٢	٥٠,١٥٣,٣٣٢	٣٨٠,٨١٤,٠٣٠	(١٧)	دائنون وارصدة دائنة اخرى
٥٩,٠٠٤,٤٧٨	٥٩,٠٠٤,٤٧٧		٥٩,٠٠٤,٤٧٧	(١٨)	قروض وتسهيلات قصيرة الاجل
١٠,٢٨٤,٥٧٢	١٠,٢٨٤,٥٧٢		١٠,٢٨٤,٥٧٢	(١٩)	دفعات مقدمة من بيع اراضى
٩٨٠,٩٦٦,٣١٣	٩٩٢,٦٢٧,٧٣٩	٥٨,٣٢٢,٥١٨	٩٣٤,٣٠٥,٢٢١		<u>مجموع الالتزامات المتداولة</u>
٥٦٢,٠٣١,٢٦٦	٥٦٨,٥١٩,٢٩١	٥٨,٣٢٢,٥١٨	٥١٠,١٩٦,٧٧٣		<u>الاجمالي حقوق الملكية والالتزامات</u>

رئيس مجلس الادارة

لواء مهندس / محمد وجدى حسين

العضو المنتدب التنفيذي

لواء مهندس / سامى حسين الشناوى

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب/ ايهاب محمود قدرى

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠

اليان	ايضاح	مصر	ليبيا	الاجمالي	الاجمالي
				٢٠٢٢/٩/٣٠	٢٠٢١/٩/٣٠
ايرادات النشاط	(٢٠)	١٣,٧٥٤,٠٤٧	.	١٣,٧٥٤,٠٤٧	٨,٥٧٦,٥٠٨
اجمالي تكلفة المبيعات	(٢١)	١٤,٩٩٥,٢٦١	.	١٤,٩٩٥,٢٦١	٨,٤٩١,٨٧٥
<u>مجمعل (ارباح / الخسارة)</u>		-١,٢٤١,٢١٤	.	-١,٢٤١,٢١٤	٨٤,٦٣٣
<u>يضاف:</u>					
تعويضات وغرامات	
مخصصات انتفى الغرض منها	
ايرادات استثمارات ماليه	
فوائد محصلة	
ايرادات متنوعة	(٢٣)	١,٧١١,٧٨٦	.	١,٧١١,٧٨٦	٧٧٧,٩٣١
ارباح راسمالية	
ارباح فروق عملة	
<u>يخصم:</u>					
مصروفات عمومية وادارية	(٢٢)	٣,٦١١,٩٦٣	.	٣,٦١١,٩٦٣	٣,٨٥١,١٢٠
مكافات وبدلات اعضاء مجلس الادارة		١٠١,٩٨١	.	١٠١,٩٨١	١٠٩,٦١٩
مصروفات تمويلية		.	.	.	٣٣,٢٣١
تبرعات واعانات	
مخصصات بخلاف الاهلاك	
تعويضات وغرامات		١,٩٣٠,٠٢٩	.	١,٩٣٠,٠٢٩	-١١١,٣٢٢
خسائر راسمالية	
ديون معدومة	
<u>صافى الربح (الخسائر) من النشاط</u>		-٥,١٧٣,٤٠١	.	-٥,١٧٣,٤٠١	-٣,٠٢٠,٠٨٤
<u>صافى ارباح (خسائر) الفترة</u>					
		-٥,١٧٣,٤٠١	.	-٥,١٧٣,٤٠١	-٣,٠٢٠,٠٨٤
<u>يضاف:</u>					
ضريبة مؤجلة	
<u>صافى ارباح (خسائر) الفترة</u>		-٥,١٧٣,٤٠١	.	-٥,١٧٣,٤٠١	-٣,٠٢٠,٠٨٤
نصيب السهم من (ارباح / خسائر) الفترة (٢٤)				-٠,٧٩٥	-٠,٤٦٤

رئيس مجلس الادارة



لواء مهندس / محمد وجدى حسين

العضو المنتدب التنفيذى



لواء مهندس / سامى حسين الشناوى

رئيس قطاع الشؤون المالية



محاسب / ايهاب محمود قدرى

قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

اليان	رأس المال	خسائر مرحلة	صافي ربح (خسارة)	الاجمالي
الرصيد في اول يوليو ٢٠٢١	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٨٩٨,٣٤١	-٢٦,٥٣٧,٤٣١	-٤١١,٣٣٥,٧٧٢
المحول الى الارباح المرحلة		-٢٦,٥٣٧,٤٣١	٢٦,٥٣٧,٤٣١	.
تسويات		٢٧,٠٣٧,٨٣٧	.	٢٧,٠٣٧,٨٣٧
صافي (ارباح / خسائر)			-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩
الرصيد في ٣٠ يونية ٢٠٢٢	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٤٤١,٠٩٠,٧٣٤
الرصيد في اول يوليو ٢٠٢٢	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٨٩٨,٣٤١	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٤٤١,٥٩١,١٤٠
المحول الى الارباح المرحلة		-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	٥٦,٧٩٢,٧٩٩	.
تسويات				.
صافي (ارباح / خسائر)			-٥,١٧٣,٤٠١	-٥,١٧٣,٤٠١
الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٥٠٦,٦٩١,١٤٠	-٥,١٧٣,٤٠١	-٤٤٦,٧٦٤,٥٤١

رئيس مجلس الادارة

لواء مهندس / محمد وجدى حسين

العضو المنتدب التنفيذى

لواء مهندس / سامى حسين الشناوى

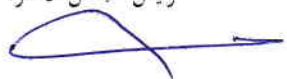
رئيس قطاع الشؤون المالية


محاسب / ايهاب محمود قدرى

الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠

٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ايضاح	البيان
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
-٣,٠٢٠,٠٨٤	-٥,١٧٣,٤٠١		صافى (ارباح او خسارة) الفترة قبل الضرائب
			<u>تعديلات لتسوية صافى الخسارة مع صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
٤٢٣,١٠٧	٨٢٧,٩٣٣	(٣)	اهلاك الاصول الثابتة
.	.		المكون من المخصصات
.	.		تسويات على المخصصات
-١١٤,٠٠٠	.	(١٧)	المستخدم من المخصصات
.	.		ارباح بيع اصول ثابتة
-٢,٧١٠,٩٧٧	-٤,٣٤٥,٤٦٨		خسارة التشغيل قبل التغير فى راس المال العامل
١٤٩,٨٤٤	٦٩٩,٨٢١	(٦)	التغير فى المخزون
١٣	.	(٧)	التغير فى اصول بغرض البيع
.	.		التغير فى العملاء قطاع عام اعمال
١,٥٠١,٩٧٦	-٣,٦٤٩,١٩٤	(١٠)	التغير فى العملاء واوراق القبض
-٤,١٠٠	-١٧,٨٥٧		التغير فى الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية)
-٢٠,٩٢٣,٥٨٨	٦,٢٤٣,٤٥٨	(١١)	التغير فى المدينون والارصدة المدينة الاخرى
.	.		التغير فى مقاولون قطاع عام اعمال
.	-٤,٥٩٣		التغير فى الشركة القابضة
٢,١٥٤,٧٥٨	٢,٠٩٦,٨١٩		التغير فى الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
-٦,٦٥٠	.		التغير فى مقاولون قطاع عام اعمال
١٩٢,٦٣١	٢٨٥,٨٢٤		التغير فى ضرائب ارباح شركات الاموال
٢٣١,١٤٤	٩,٤٢٠,٨٠٤	(١٩)	التغير فى الموردون والمقاولون والحسابات الدائنة الاخرى
.	.	(٢١)	التغير فى دفعات مقدمة من بيع اراضى
.	.	(١٦)	التغير فى التزامات طويلة الاجل
.	-١	(٢٠)	التغير فى التزامات قصيرة الاجل
-١٩,٤١٤,٩٤٩	١٠,٧٢٩,٦١٣		صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
.	-١١,٧٥٠		مدفوعات لاقتناء الاصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ
-٦,٦٤٣	.		متحصلات من بيع اصول ثابتة
-٦,٦٤٣	-١١,٧٥٠		صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة الاستثمار
			<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
٢,٥٢٦,٢٤٦	-١٣٧,٤٢٦	(١٨)	التغير فى البنوك الدائنة
١٤,٥٣٣,٦٨٨	.		تسويات (مصرفات سنوات سابقة)
١٧,٠٥٩,٩٣٤	-١٣٧,٤٢٦		صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة من) أنشطة التمويل
-٢,٣٦١,٦٥٨	١٠,٥٨٠,٤٣٧		صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة
٢٢,٠٥٤,٣٨٥	١٩,٤٠٤,١٦٤		النقدية وما فى حكمها فى اول الفترة
١٩,٦٩٢,٧٢٧	٢٩,٩٨٤,٦٠١	(١٣)	النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة

رئيس مجلس الإدارة

 لواء مهندس / محمد وجدى حسين

العضو المنتدب التنفيذى

 لواء مهندس / سامى حسين الشناوى

رئيس قطاع الشؤون المالية

 محاسب / ايهاب محمود قدرى


قائمة الدخل الشامل عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠

اليان	ايضاح	مصر	ليبيا	الاجمالي ٢٠٢٢/٩/٣٠	الاجمالي ٢٠٢١/٩/٣٠
صافى ربح الفترة		-٥,١٧٣,٤٠١		-٣,٠٢٠,٠٨٤	-٥,١٧٣,٤٠١
الدخل الشامل الاخر					
اجمالي الدخل الشامل بعد خصم الضريه		-٥,١٧٣,٤٠١	٠.٠٠٠	-٣,٠٢٠,٠٨٤	-٥,١٧٣,٤٠١
			٠.٠٠٠		
اجمالي الدخل الشامل عن الفتره		-٥,١٧٣,٤٠١	٠.٠٠٠	-٣,٠٢٠,٠٨٤	-٥,١٧٣,٤٠١


رئيس مجلس الادارة


لواء مهندس / محمد وجدى حسين

العضو المنتدب التنفيذى


لواء مهندس / سامى حسين الشناوى

رئيس قطاع الشؤون المالية


محاسب / ايهاب محمود قدرى

(١) نبذة عن الشركة

تأسست الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٥٩ وبصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تبعت الشركة هيئة القطاع العام للتعمير التى حلت محلها هيئة القطاع العام لاستصلاح الاراضى بموجب القرار الجمهورى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٧ وبصدور قانون شركات قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تبعت الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى والتى ادمجت فى الشركة القابضة للاشغال العامة والتى اصيحت فيما بعد الشركة العامة للاشغال واستصلاح الاراضى والتى اصيحت فيما بعد الشركة القابضة للتنمية الزراعية والتى ادمجت فيما بعد فى الشركة القابضة للتجارة واتى ادمجت فى الشركة القومية للتشيد والتعمير وفى اطار تنفيذ برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية بشركات قطاع الاعمال باعت الشركة القابضة ٩٥% من اسهم الشركة لاتحاد العاملين المساهمين بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٤ ودخلت الشركة تحت مظلة احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة بالبورصة وتخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

غرض الشركة هو القيام بالذات او بالوساطة او المشاركة بتنفيذ عمليات استصلاح واستزراع الاراضى البور والصحراوية لحساب الغير اوبيعها للمستثمرين مع مراعاة احكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الاراضى الصحراوية والمقاولات العمومية لاعمال الصرف الصحى ومياه الشرب والمبانى والاساسات واعمال الانشاءات المدنية ومشروعات الاسكان والطق والكبارى والسكك الحديدية والمطاطات ومحطات المياه والصرف الصحى والاشغال العامه وتتضمن بناء السدود وأعمال محطات القوى الحرارية والاعمال النهريه والبحرية والتكريك واعمال شبكات الكهرباء والاتصالات ومشروعات الاسكان والبناء وشراء وتقسيم الاراضى للبناء وبيع الاراضى الزراعية البور والصحراوية والعقارات واعمال الوكالة التجارية داخل وخارج الجمهورية واعمال الاستيراد والتصدير .

تمارس الشركة نشاطها من خلال مركزها الرئيسى بجمهورية مصر العربية وفرع بالجمهورية العربية الليبية (ليبيا) .

بناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٠١ فقد تم تعديل اسم الشركة من الشركة العامة لاستصلاح الاراضى ليصبح الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير وقد تم نشر التعديل فى صحيفة الشركات بتاريخ ١٤ يونيه ٢٠٠٢ والتاشير فى سجل التجارى برقم ٢٧٩ فى ١٨ يونيه ٢٠٠٢ .

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ المنشور بعدد الوقائع رقم ١٨ (ب) فى ٢٠١٢/١/٢٢ بتاسيس شركة قابضة تسمى الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحات المياة الجوفية شركة مساهمة مصرية تخضع لاحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام وتتبعها عدة شركات من بينها الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير وبناء عليه اتخذت الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣٠ قراراً بنقل تبعية الشركة من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قانون شركات قطاع الاعمال العام، وتم التاشير بذلك فى السجل التجارى بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ .

(٢) أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

٢/١ أسس إعداد القوائم المالية :

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء أحكام القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

٢/٢ المبادئ المحاسبية المتبعة :

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٢/٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية :

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصرى ويتم ترجمة المعاملات بالعملة الاجنبية الى عملة القيد بالجنيه المصرى حسب سعر الصرف المعلن فى تاريخ المعاملة .

ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الاجنبية فى تاريخ قائمة المركز المالى الى عملة القيد بالجنيه المصرى حسب سعر الصرف المعلن فى ذلك التاريخ من البنوك التى تتعامل معها الشركة ويتم إثبات فروق العملة الناتجة فى قائمة الدخل .

ويتم تقييم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ، كذلك يتم تقييم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية باستخدام اسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة .

٢/٤ الأصول الثابتة وإهلاكاتها :

يتم إثبات الأصول الثابتة بتكلفة إقتنائها ويتم إهلاكها طبقاً لطريقة القسط الثابت وفقاً للعمر المقدر لتشغيلها كالآتي :-

البيان	نسبة الإهلاك
الات ومعدات معاونة ومقاطر	١٠-٢٠%
أثاث ومعدات مكاتب	١٠%
ألات ومعدات نشاط انتاجي	وفقاً لعدد ساعات التشغيل والمقدر اجماليها ب ١٠٠٠٠ ساعة
مبانى وانشاءات	١٠%
عدد وادوات	١٠%
وسائل نقل	٢٠%

اما بالنسبة لفرع الشركة بالجماهيرية العربية الليبية، فيتم احتساب أقساط اهلاك الالات والمعدات بنسبة ١٠% والعدد والادوات والاثاث ومعدات المكاتب علي مدة تنفيذ العقد. لا تقوم الشركة باحتساب اهلاك توقف بنسبة ٥٠% من الهلاك العادي للالات والمعدات ووسائل النقل والانتقال المتوقعة عن العمل ويتم اهلاك الانشاءات المؤقتة علي عمر المشروع.

٢/٤ تحقيق الإيراد :

يعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تأدية خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك الى المدى الذي تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ المركز المالي ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :-
 (أ) يمكن قياس الإيراد بدقة .
 (ب) انه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
 (ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ الميزانية .
 (د) انه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها .

٢/٥ المخزون

يقاس قيمة المخزون علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف في الفترة التي تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع بالإضافة إلي أي تخفيض نتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية وكذلك كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسائر ، ويتم الرد لأي تخفيض في قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة في صافي قيمته البيعية كتخفيض في تكلفة المخزون المباع في الفترة التي تم الرد فيها .

٢/٧ إستثمارات متاحة للبيع

تثبت الإستثمارات المالية المتاحة للبيع عند إقتنائها مبدئياً بالتكلفة ويتم تقييم الإستثمارات المقيدة منها في البورصة في نهاية كل فترة مالية بالقيمة العادلة على أن يحمل أي أثر للتغير في القيمة العادلة فيما عدا هذا الأثر الناتج عن الانخفاض في قيمة تلك الإستثمارات والناتج عن فروق العملة لتلك الإستثمارات في حقوق الملكية بشكل مباشر ويتم تسوية هذه الفروق بقائمة الدخل عند استبعاد الإستثمار ويتم تقييم الإستثمارات غير المقيدة بالبورصة بتكلفة الإقتناء بعد تخفيضها بخسائر الانخفاض في قيمتها .

١/٢/٧ إستثمارات مالية في شركات طبقاً لطريقة حقوق الملكية

يتم استخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن تلك الإستثمارات والتي يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر وهو القدرة علي المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات المالية وسياسات التشغيل للشركة المستثمرة فيها ولكن لا تصل تلك القدرة الي درجة السيطرة او السيطرة المشتركة علي تلك السياسات .

حيث يتم اثبات الإستثمارات الشقيقة بتكلفة إقتنائها ، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد تلك الإستثمارات لإثبات رصيد المستثمر من ارباح او خسائر الشركة الشقيقة بعد الإقتناء ، كما يتم اثبات نصيب المستثمر في ارباح وخسائر الشركة الشقيقة

بقائمة الدخل ، ويتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة التوزيعات المحصلة من الشركة الشقيقة .

هذا وبعد تخفيض نسبة المساهمة الي صفر يتم تكوين مخصص للخسائر الاضافية ويتم اثبات الالتزام فقط الي المدي الذي يتكبد فيه المستثمر التزامات قانونية أو ادارية أو قيامها بسداد مبالغ نيابة عن الشركة الشقيقة ، وفي حالة ظهور ارباح بالقوائم المالية للشركة الشقيقة يستأنف المستثمر اعادة تسجيل حصته في هذه الارباح بعد ان يغطي نصيبه في هذه الارباح والخسائر التي لم يسبق الاعتراف بها .

٢/٢٧ استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم اثبات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة ويتم استهلاك الأرباح والخسائر علي مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، ويتم استهلاك اي فروق بين القيمة علي اساس تاريخ الاستحقاق علي مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بالمثل كما هو الحال بالنسبة لاستهلاك أي علاوة أو خصم اصدار

٢/٨ مشروعات تحت التنفيذ

يتم اثبات المبالغ التي يتم انفاقها بغرض انشاء أو شراء اصول ثابتة بهذا البند حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل حينئذ تحول لبند الاصول الثابتة ، ويتم تقييم مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ولا يتم احتساب اهلاك لها حتى يتم تحويلها لبند الاصول الثابتة .

٢/٩ أراضى فضاء بغرض البيع

يتم تقييم أراضى فضاء بغرض البيع بتكلفة الاقتناء أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل .

٢/١٠ أراضى مستصلحة بغرض البيع

يتم تقييم أراضى مستصلحة بغرض البيع بتكلفة الاقتناء مضافا اليها مصاريف الاستصلاح أو بصافي القيمة البيعية أيهما أقل .

٢/١١ الإستثمارات المتداولة

يتم اثبات الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة بتكلفة اقتنائها ، على أن يعاد تقييمها في تاريخ الميزانية بالقيمة العادلة لها (القيمة السوقية) وتدرج فروق التغير في قيمتها بقائمة الدخل .

٢/١٢ العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى :

يتم تسجيل العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية مخصصاً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها ضمن الأصول المتداولة

٢/١٣ تكلفة الإقتراض :

يتم تسجيل تكلفة الإقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها الشركة هذه التكلفة ويتم رسمة تكاليف الإقتراض المتكبدة لتمويل الأصول الثابتة خلال فترة الإنشاء وذلك حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام من الناحية الاقتصادية .

٢/١٤ المصروفات :

يتم الاعتراف بجميع مصروفات المشتريات والمبيعات بما في ذلك المصروفات العمومية والإدارية وفقاً لأساس الأستحقاق .

٢/١٥ الإحتياطات :

الإحتياطي القانوني : طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المصدر ،ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع . الإحتياطات الأخرى: يجوز للجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطات أخرى .

٢/١٦ الإضمحلال في قيمة الأصول :

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة - بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة - في تاريخ الميزانية لتحديد ما إذا كان هناك أى مؤشرات تدل على حدوث إنخفاض في قيمتها وفي حالة وجود تلك المؤشرات يتم إعداد الدراسات اللازمة لتحديد القيمة الاستردادية المتوقعة.

وفي حالة إنخفاض القيمة الاستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إدراج خسائر الإنخفاض في قيمة الأصل كمصروف في قائمة الدخل ، وذلك بعد خصم أى فائض إعادة تقييم سبق تكوينه لنفس الأصل ، وفي حالة ارتفاع القيمة الاستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين ولكن بعد خصم خسائر إنخفاض نفس الأصل المحمل كمصروف والذي سبق إدراجه بقائمة الدخل .

٢/١٧ ضريبة الدخل :

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل عن الفترة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بينود حقوق الملكية ويتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي .

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي ، ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي .

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق من المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

٢ / ١٨ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

(١) القيمة العادلة للأدوات المالية :

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية ارصدة النقدية بالبنوك والعملاء وبعض الحسابات المدينة كما تتضمن الالتزامات المالية للموردين وبعض الدائنون والحسابات الدائنة . طبقاً لأسس التقييم المتبعة فى تقييم أصول والالتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية فى تاريخ اعداد القوائم المالية .

(٢) خطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم .

(٣) خطر العملات الأجنبية :

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغييرات فى سعر الصرف والذي يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية .

(٤) خطر سعر الفائدة :

يتمثل خطر الفائدة فى التغيير فى اسعار الفائدة الذى قد يكون له تأثير على نتائج الاعمال .

(٥) مخاطر السيولة :

تتمثل فى مخاطر تعرض الشركة لصعوبات فى جمع الاموال اللازمة للوفاء بارتباطها المتعلقة بالادوات المالية ، وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الاصل المالى بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادله

(٦) مخاطر التدفقات المالية المتعلقة بسعر الفائدة

تتمثل في مخاطر التغير في التدفقات النقدية المستقبلية للاداء المالية بسبب التغير في اسعار الفائدة في السوق .

٢/١٩ قائمة التدفقات النقدية :

يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وتشتمل النقدية وما في حكمها على أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل .

٢ / ٢٠ الارتباطات التعاقدية في إقتناء أصول ثابتة في المستقبل

لا يوجد ارتباطات تعاقدية في إقتناء أصول ثابتة في المستقبل .

٢ / ٢١ الالتزامات العرضية والمسئوليات الاحتمالية

لا توجد التزامات عرضية ومسئوليات احتمالية .

٢ / ٢٢ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على المنشأة التزام حالي قانوني أو حكومي ناتجاً عن حدث في الماضي ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ويتم فحص المخصصات في تاريخ اعداد كل ميزانية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمناً للمنافع الاقتصادية لتسوية الإلتزام فيتم رد المخصص .

٢/٢٣ الاعمار الانتاجية للاصول الثابتة

يتم اعادة النظر في العمر الانتاجي المقدر والقيمة التخريدية لكل اصل من الاصول الثابتة بصفة دورية على الاقل عند نهاية كل سنة مالية وفي حالة وجود تغيير للتوقعات عن التقديرات السابقة فيتم معالجتها كتغير في التقدير المحاسبي .

٢/٢٤ الاستمرارية

بلغ عجز راس المال العامل مبلغ ٤٤٢٢٨٦٩٢٩ مصرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢، كما بلغ مجمل الخسارة مبلغ ١٢٤١٢١٤ جنيه مصرى كما بلغت صافى خسائر الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٥١٧٣٤٠١ جنيه مصرى بالإضافة الى الخسائر المرحله البالغ قدرها ٤٤٩٣٩٧٩٣٥ جنيه مصرى ليصبح صافى الخسائر ٥١١٣٦٤١٣٥ جنيه مصرى بما يجاوز راس المال المصدر والمدفوع ، وتشير هذه الظروف الي وجود عدم تأكد هام قد يؤدي الي شك جوهري في قدرة الشركة علي الاستمرارية مما يستوجب العرض علي جمعية عامة غير عادية للنظر في استمرارية الشركة من عدمه تطبيقاً لاحكام المادة رقم (٣٨) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

تحليل حركة الأصول الثابتة (المجموع) في ٢٠٢٢/٩/٣٠

الإجمالي	اثاث ومهمات	عدد وادوات صغيرة	وسائل نقل	الات ومعدات مساعدة	الات والمعدات	مبانى وانشاءات	اراضى	البيسان
٢٠٠,٦٧١,٩٢٦	٣,١٥٤,٤١١	٣,٠٦٥,٦١٢	٢٣,٢٨٣,٠٠٣	١٢,٣٨٧,٩٥٢,٠٠٠	١٤٢,٦٨٠,١٢٥	١٠,٩٣٣,٣٨٨	٥,١٦٧,٤٣٥	رصيد الاصول ٢٠٢٢/٠٧/٠١
١١,٧٥٠	١١,٧٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	اضافات خلال الفترة
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	تسوية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	استبعادات خلال الفترة
٢٠٠,٦٨٣,٦٧٦	٣,١٦٦,١٦١	٣,٠٦٥,٦١٢	٢٣,٢٨٣,٠٠٣	١٢,٣٨٧,٩٥٢	١٤٢,٦٨٠,١٢٥	١٠,٩٣٣,٣٨٨	٥,١٦٧,٤٣٥	التكلفة في ٢٠٢٢/٩/٣٠
١٨٣,١٧٧,٢٦٢	٣,٠٥٩,٢٧١	٢,٩٣٣,٦٧٤	٢٣,٢٦٥,٣٩٠	١٢,٣٤٥,٢٧٥	١٣٣,١٩٦,٥١٨	٨,٣٧٧,١٣٤	٠	رصيد مجمع الاهلاك في ٢٠٢٢/٠٧/٠١
٨٢٧,٩٣٣	٤,٦٧٨	٤,٢٨١	٠	١٨,٢٩٠	٦٧٨,٣٤٠	١٢٢,٣٤٤	٠	المكون خلال الفترة
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	تسوية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	استبعادات خلال الفترة
١٨٤,٠٠٥,١٩٥	٣,٠٦٣,٩٤٩	٢,٩٣٧,٩٥٥	٢٣,٢٦٥,٣٩٠	١٢,٣٦٣,٥٦٥	١٣٣,٨٧٤,٨٥٨	٨,٤٩٩,٤٧٨	٠	مجمع الاهلاك في ٢٠٢٢/٩/٣٠
١٦,٦٧٨,٤٨١	١٠٢,٢١٢	١٢٧,٦٥٧	١٧,٦١٣	٢٤,٣٨٧	٨,٨٠٥,٢٦٧	٢,٤٣٣,٩١٠	٥,١٦٧,٤٣٥	صافي تكلفة الاصول في ٢٠٢٢/٩/٣٠
١٧,٤٩٤,٦٦٤	٩٥,١٤٠	١٣١,٩٣٨	١٧,٦١٣	٤٢,٦٧٧	٩,٤٨٣,٦٠٧	٢,٥٥٦,٢٥٤	٥,١٦٧,٤٣٥	صافي تكلفة الاصول في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠

٤- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.

بيان

مباني وانشاءات

اثاث ومعدات مكتبية

الاجمالي

٥- استثمارات مالية متاحة للبيع

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	قيمة	عدد
جنية مصري	جنية مصري	السهم	الاسهم
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٠	١٥٠,٠٠٠

بيان

الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى بجنوب الوادى

٦- المخزون

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
٤,٠٣٧,٧٢١	٣,٤٠٠,٢٤٦	٢,١٠٦,٢٢٧	١,٢٩٤,٠١٩
٢٦,٥٢٧	٢٢,٢٠٤	.	٢٢,٢٠٤
٥,٩٣٢,٦١٧	٥,٩٠٢,٧٥٢	.	٥,٩٠٢,٧٥٢
١,٦٢١,٦٤٩	١,٥٩٤,٩٠٥	.	١,٥٩٤,٩٠٥
٦,٣٩٤	٤,٩٨١	.	٤,٩٨١
٢٥٠	٢٥٠	.	٢٥٠
١١,٦٢٥,١٥٨	١٠,٩٢٥,٣٣٨	٢,١٠٦,٢٢٧	٨,٨١٩,١١١

بيان

خامات

وقود

قطع غيار

مهمات

ادوات كتابيه

مخزون لدى الغير

الاجمالي

٧- أصول بغرض البيع

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠
جنية مصري	جنية مصري
٣٩,٦٤٦	٣٩,٦٤٦
٩٩	٩٩
٣٢٢	٣٢٢
٣٥٨,٢٦٢	٣٥٨,٢٦٢
٩٥,٧١٥	٩٥,٧١٥
.	.
١٦٦,١٥٠	١٦٦,١٥٠
٨٣٤,٧٧٢	٨٣٤,٧٧٢
١,٤٩٤,٩٦٦	١,٤٩٤,٩٦٦

أراضى قضاء بغرض البيع

بيان

ارض سيوة

ارض قضاء قرية عباس العقاد

ارض قضاء البستان واحمد بدوى والنوبارية

أرض امتداد البستان والمغتربين

أرض قبلى قارون بالفيوم

أرض فانوس بطاميه

أرض البركة طريق الاسماعلية

ارض دار السلام

الاجمالي

٢٠٢٢/٠٦/٣٠ ٢٠٢٢/٩/٣٠
جنية مصرية جنية مصرية

٢,١٥٦,٤١٦ ٢,١٥٦,٤١٦

٢٠٢٢/٠٦/٣٠ ٢٠٢٢/٩/٣٠
جنية مصرية جنية مصرية

٣٤٨,٠٠٠ ٣٤٨,٠٠٠
٧١٧,٥٠٠ ٧١٧,٥٠٠
٣٥٧,٠٠٠ ٣٥٧,٠٠٠
٣٣١,٥٠٠ ٣٣١,٥٠٠
٠ ٠
٠ ٠
٤٢,٤٦٧ ٤٢,٤٦٧
١٥٧,٠٤٨ ١٥٧,٠٤٨
١,٩٥٣,٥١٥ ١,٩٥٣,٥١٥

ب اراضى مستصلحة بغرض البيع

مزرعة سهل الطينة بسيينا

ج مباني وانشاءات بغرض البيع
بيان

٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالاسكندرية
شقة برج (١) بشارع عمار بن ياسر بسوهاج
شقة بشارع التحرير بسوهاج (الشقة الغربية)
شقة بشارع التحرير بسوهاج (الشقة القبلىة)
شقة ٢م١٣٢ بالفيوم شامل تكلفة المصعد
شقة ٢م١١٦ بالفيوم شامل تكلفة المصعد
٤ شقة بمدينة طامية بالفيوم
استراحة دورين بالارض المقام عليها بمدينة أبوسبل بأسوان
الاجمالي

٨- عملاء واوراق قبض

بيان

٢٠٢٢/٠٦/٣٠ ٢٠٢٢/٩/٣٠ ليبيا مصر
جنية مصرية جنية مصرية جنية مصرية جنية مصرية
١٣,١٥١,٢٢٣ ١٣,١٥١,٢٢٣ ٠,٠٠٠ ١٣,١٥١,٢٢٣
٧٨,٨٤٦,٢٠٢ ٨٢,٤٩٥,٣٩٦ ٠,٠٠٠ ٨٢,٤٩٥,٣٩٦
٣,٠٦٨,٧٠٥ ٣,٠٦٨,٧٠٥ ٠,٠٠٠ ٣,٠٦٨,٧٠٥
٣٠,٨١٣,٣٠٤ ٣٠,٨١٣,٣٠٤ ٣٠,٨١٣,٣٠٤ ٠,٠٠٠
١٢٥,٨٧٩,٤٣٤ ١٢٩,٥٢٨,٦٢٨ ٣٠,٨١٣,٣٠٤ ٩٨,٧١٥,٣٢٤

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية
عملاء مختلفون
عملاء بيع اراضى بالتقسيم
عملاء فرع ليبيا

الاجمالي

٩- مدينون وارصدة مدينة اخرى

بيان

٢٠٢٢/٠٦/٣٠ ٢٠٢٢/٩/٣٠ ليبيا مصر
جنية مصرية جنية مصرية جنية مصرية جنية مصرية
٣٨,٢١٦,٧٥٨ ٣٨,٨٩٨,٢٨٥ ١٦,٢٢٧,٦٣٥ ٢٢,٦٧٠,٦٥٠
٦٢,٢٦٥,٢٦٦ ٥٤,٦٦٣,٧٨٥ ١,٨٥٦,٦٥٤ ٥٢,٨٠٧,١٣١
٥٧٥,٧٩٥ ٦٨٠,٢٠٢ ٠ ٦٨٠,٢٠٢
٤٣,٠٩٣,٦٣٠ ٤٣,٠٩٣,٦٣٠ ٠ ٤٣,٠٩٣,٦٣٠
٥,٠٣٤,٢٦٤ ٤,٩١٦,٧٦٤ ٠ ٤,٩١٦,٧٦٤
١٨٨,٧٣١,٤٠٦ ١٨٩,٤٢٠,٩٩٧ ٢٠٠,٠٦٢ ١٨٩,٢٢٠,٩٣٥
٧,٠٨٩ ٧,٠٨٩ ٠ ٧,٠٨٩
٣٣٧,٩٢٤,٢٠٨ ٣٣١,٦٨٠,٧٥٢ ١٨,٢٨٤,٣٥١ ٣١٣,٣٩٦,٤٠١

مدينون متنوعون
ارصدة مدينة اخرى
ارصدة دائنة اخرى (ارصدة مدينة)
جارى فرع ليبيا
البنية الاساسية
موردون مقاولون (دفعات مقدمة)
ايرادات مستحقة

الاجمالي

١٠- استثمارات مالية (سندات حكومية)

بيان

٢٠٢٢/٠٦/٣٠ ٢٠٢٢/٩/٣٠
جنية مصرية جنية مصرية
٢٠٢,٥٥١ ٢٠٢,٥٥١
٢٠٥,٨٩٠ ٢٠٥,٨٩٠
٤٠٨,٤٤١ ٤٠٨,٤٤١

سندات حكومية (طرف بنك الاستثمار القومى)
سندات حكومية (طرف وزارة المالية)
الاجمالي

٢٠٢٢/٠٦/٣٠		٢٠٢٢/٩/٣٠		ليبيا	مصر	بيان
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	
٧,٠٢٥,٦٥١	١٥,٢٧٣,٢٥٧	٦,٨٢٦,٤٠٧	٨,٤٤٦,٨٥٠			بنوك حسابات جارية
١٢,٢٩٧,٠٤٤	١٢,٢٩٧,٠٤٤	٠,٠٠٠	١٢,٢٩٧,٠٤٤			بنوك ودائع
٨١,٤٦٩	٢,٤١٤,٣٠٠	٠,٠٠٠	٢,٤١٤,٣٠٠			تقديية بالصندوق
<u>١٩,٤٠٤,١٦٤</u>	<u>٢٩,٩٨٤,٦٠١</u>	<u>٦,٨٢٦,٤٠٧</u>	<u>٢٣,١٥٨,١٩٤</u>			الاجمــــــــــــــــالى

٢٠٢٢/٠٦/٣٠		٢٠٢٢/٩/٣٠		نسبة المساهمة	عدد الاسهم	بيان
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	%		
٩٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠,٠٠%	٠	الشركة القومية للتشييد والتعمير
٥٨,١٤١,٤٩٠	٥٨,١٤١,٤٩٠	٨٩,٣١%	٥,٨١٤,١٤٩			الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياه الجوفية
٦,٨٦٨,٥١٠	٦,٩٥٨,٥١٠	١٠,٦٩%	٦٩٥,٨٥١			مساهمين اخرين ومن العاملين بالشركة
<u>٦٥,١٠٠,٠٠٠</u>	<u>٦٥,١٠٠,٠٠٠</u>	<u>١٠٠%</u>	<u>٦,٥١٠,٠٠٠</u>			الاجمــــــــــــــــالى

تم التعديل طبقاً لأخر هيكل مساهمين عن (مصر المقاصة) في ٢٠٢٢/٣/٣١

٢٠٢٢/٩/٣٠		بيان
جنية مصري	جنية مصري	
-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥		الخسائر المرحلة في ٢٠٢١/٠٦/٣٠
		يضاف:
-٥٦,٧٩٢,٧٩٩		صافي ارباح / الخسارة في ٢٠٢١/٠٦/٣٠
		يخصم:
		تسويات سنوات سابقة
<u>-٥٠٦,١٩٠,٧٣٤</u>		الاجمــــــــــــــــالى

٢٠٢٢/٠٦/٣٠		٢٠٢٢/٩/٣٠		ليبيا	مصر	بيان
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	
٦,٩٩٨,٢٣٥	٦,٩٩٨,٢٣٥		٦,٩٩٨,٢٣٥			اقساط ارض شرق السويس
١٣,٧٩٣,٤٥٨	١٣,٧٩٣,٤٥٨		١٣,٧٩٣,٤٥٨			اتحاد المساهمين
<u>٢٠,٧٩١,٦٩٣</u>	<u>٢٠,٧٩١,٦٩٣</u>	<u>٠,٠٠٠</u>	<u>٢٠,٧٩١,٦٩٣</u>			الاجمــــــــــــــــالى

١٥- المخصصات

الرصيد	المخفض	المستخدم	المكون	تسويات	الرصيد	بيان
٢٠٢٢/٩/٣٠	جنية مصرى				٢٠٢٢/٠٧/٠١	
٤,٠٢١,٤٤٨	*	*	*	*	٤,٠٢١,٤٤٨	مخصص هبوط اسعار مخزون راكد
٦٧,١٥٢,٦٠٧	٦٧,١٥٢,٦٠٧	مخصص ضرائب متنازع عليها
٤,١٦١,٩٩٩	*	*	*	٤,١٦١,٩٩٩	مخصص قضايا ومطالبات
٢١,٥٠٠,٠٠٠	*	*	*	٢١,٥٠٠,٠٠٠	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٨٧٧,٠٠٠	*	*	*	٨٧٧,٠٠٠	مخصص استقطاعات جهة الاسناد بالاسكان
٩,٦٥٦,٤٢٨	٩,٦٥٦,٤٢٨	مخصص ارض العيونات
١٠,٠١٣,٥٧١	*	١٠,٠١٣,٥٧١	مخصصات اخرى
٨,١٦٩,١٨٦	*	٨,١٦٩,١٨٦	مخصصات فرع ليبيا
٥,٠٠٠,٠٠٠	*	*	٥,٠٠٠,٠٠٠	مخصص لمقابلة خطابات ضمان بنك الاسكندريا
٤٠,٤٠٢,٠٧٣	*	*	٤٠,٤٠٢,٠٧٣	مخصص سحب العمل لعمليات توشكى
٢٠,٠٠٠,٠٠٠	*	*	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	مخصص سحب اعمال بحيرة المنزلة
٢,٧٧١,٧٠٠	*	*	*	٢,٧٧١,٧٠٠	مخصص فرق تكلفة المسافة من ك٢٣ الى ك٢٤,١٧٧ فرع ٢ توشكى
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	*	*	*	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	مخصص مقابلة حكم بنك مصر
٢٢٣,٧٢٦,٠١٢	*	*	*	*	٢٢٣,٧٢٦,٠١٢	

١٦- البنوك الدائنة

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	بيان
جنية مصرى	جنية مصرى	بنك مصر / الاوبرا
.....	بنك الاسكندرية
١,٠٠٠	١,٠٠٠	البنك الاهلى المصرى / دار السلام
٤٦,٣٦٣,٦١٧	٤٦,٣٦٣,٦١٧	بنك مصر / الموسيقى
٢٩,٥٥٠,٠٧٣	٢٩,٥٥٠,٠٧٣	البنك الاهلى المتحد / المعادى
١٩,٤٠٣,٣٣٦	١٩,٤٠٣,٣٣٦	بنك قطر الوطنى
٧١٥,٥٥٠	٧١٥,٥٥٠	بنك ابوظبى التجارى (الاتحاد الوطنى سابقاً)
١٣٧,٤٢٦	*	بنك بلوم مصر
١٣١	١٣١	الشركة المصرفية
١١٤,١٢٦	١١٤,١٢٦	التنمية والائتمان الزراعى
*	*	بنك التعمير والاسكان
*	*	بنك التجارى الدولى
٥٤,٧٤٧	٥٤,٧٤٧	بنك الاهلى الكويتى
٩٦,٣٣٩,٠٠٦	٩٦,٢٠١,٥٨٠	الاجمــــــــــــــــالى

١٧- دائنون وارصدة دائنة اخرى

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	بيان
جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	دائنو شراء اصول ثابتة
٣,١١٧,٤٣٧	٣,١١٧,٤٣٧	٧٢٩,٨٧٧	٢,٣٨٧,٥٦٠	تامين اعمال
٦٩,٥٣١,٧٧٤	٦٩,١٢٥,٦٢٢	١,١١٩,٧١٤	٦٨,٠٠٥,٩٠٨	ارصدة دائنة اخرى
١٨٩,٠٠٨,٧٢٤	٢٠٠,١٧٧,٣١١	٤,٠٥٧,٩١٠	١٩٦,١١٩,٤٠١	جارى المركز الرئيسى بليبيا
٣٢,١٣٠,٣٥٧	٣٢,١٣٠,٣٥٧	٣٢,١٣٠,٣٥٧	*	فروق ترجمة ميزانية ليبيا
٨٠٠,٠٣٩	٨٠٠,٠٣٩	٨٠٠,٠٣٩	*	حسابات دائنة تحت النسوية
١٣,٧٥٨,٦١٤	١٤,٨٢٦,٣٤٧	١,٢٤٠,٤٣٦	١٣,٥٨٥,٩١١	اقساط ضريبة مبيعات
١,٩٠٦,٠٩٤	١,٩٠٦,٠٩٤	١,٩٠٦,٠٩٤	اقساط ارض سهل الطينة
٦,٢٦٩,٨٥٤	٦,٢٦٩,٨٥٤	٦,٢٦٩,٨٥٤	ارباح اراضى مستصلحة مؤجلة
٥٩١,٠٠٣	٥٩١,٠٠٣	٥٩١,٠٠٣	موردون ومقاولون
٥٩,٥١٧,٠٧٠	٥٧,١٠٧,٧٠٥	٦,٩٩٥,٦٠٣	٥٠,١١٢,١٠٢	عملاء (ارصدة دائنة)
٤٤,٩١٥,٥٩٢	٤٤,٩١٥,٥٩٣	٣,٠٧٩,٣٩٦	٤١,٨٣٦,١٩٧	الاجمــــــــــــــــالى
٤٢١,٥٤٦,٥٥٨	٤٣٠,٩٦٧,٣٦٢	٥٠,١٥٣,٣٣٢	٣٨٠,٨١٤,٠٣٠	

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	١٨- قروض وتسهيلات قصيرة الأجل
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	بيان
٣,٨٣١,٥٤٨	٣,٨٣١,٥٤٨	٠,٠٠٠	٣,٨٣١,٥٤٨	بنك الاستثمار القومي (الخطة الاستثمارية)
١,٨١٤,٩٧٠	١,٨١٤,٩٧٠	٠,٠٠٠	١,٨١٤,٩٧٠	اعتمادات مستندية (المعونة الامريكه)
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	ض الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياه الجوفية
٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	قرض الشركة القابضة للتشيد والبناء
٢,٨٠٧,٥١٨	٢,٨٠٧,٥١٨	٠,٠٠٠	٢,٨٠٧,٥١٨	قرض وزارة المالية
٢٧,٨١٦,٩٢٢	٢٧,٨١٦,٩٢٢	٠,٠٠٠	٢٧,٨١٦,٩٢٢	قرض ابوظبى
١٤,٧٣٣,٥١٩	١٤,٧٣٣,٥١٩	٠,٠٠٠	١٤,٧٣٣,٥١٩	القرض الاروى
٥٩,٠٠٤,٤٧٨	٥٩,٠٠٤,٤٧٧	٠,٠٠٠	٥٩,٠٠٤,٤٧٧	الاجمالي

٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	١٩- دفعات مقدمة من بيع اراضى
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	بيان
١,١٧٠,٠٠٠	١,١٧٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,١٧٠,٠٠٠	مقدم حجز اراضى جنوب بورسعيد
٩,١١٤,٥٧٢	٩,١١٤,٥٧٢	٠,٠٠٠	٩,١١٤,٥٧٢	مقدم حجز اراضى الوعد بالبيع (هيئة التعمير)
١٠,٢٨٤,٥٧٢	١٠,٢٨٤,٥٧٢	٠,٠٠٠	١٠,٢٨٤,٥٧٢	الاجمالي

٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	٢٠- ايرادات النشاط
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	بيان
٨,٤٤١,٥٢١	١٣,٧٥٤,٠٤٧	٠,٠٠٠	١٣,٧٥٤,٠٤٧	ايرادات النشاط
١٣٤,٩٨٧	.	٠,٠٠٠	.	ارباح بيع اراضى
.	.	٠,٠٠٠	.	ارباح بيع عقارات
٨,٥٧٦,٥٠٨	١٣,٧٥٤,٠٤٧	٠,٠٠٠	١٣,٧٥٤,٠٤٧	الاجمالي

٢١- تكلفة المبيعات

٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	بيان
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	
٥,٠٢٤,٩٧٠	٥,٠٧١,٣٦٠	٠.٠٠٠	٥,٠٧١,٣٦٠	الاجور
٤١٣,١٥٢	٣,٨٥٩,٥٧٧	٠.٠٠٠	٣,٨٥٩,٥٧٧	المستلزمات السلعية
٢,٦٩١,٨٤٠	٥,٢٠٦,٨٨٧	٠.٠٠٠	٥,٢٠٦,٨٨٧	المستلزمات الخدمية
-٥٣,٧١٠	٧٨,٤١٤	٠.٠٠٠	٧٨,٤١٤	ضرائب ورسوم سلعية
٣٨٤,٨٩٩	٧٣٨,٤٢٥	٠.٠٠٠	٧٣٨,٤٢٥	الاهلاك
٣٠,٧٢٣	٤٠,٥٩٨	٠.٠٠٠	٤٠,٥٩٨	ايجارات
.	.	٠.٠٠٠	.	مصرفات اخرى
٨,٤٩١,٨٧٤	١٤,٩٩٥,٢٦١	٠.٠٠٠	١٤,٩٩٥,٢٦١	الاجمالي

٢٢- المصروفات العمومية والادارية

٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	بيان
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	
٣,٤١٨,٢٨٤	٣,٣٥٠,٥٢٢	٠.٠٠٠	٣,٣٥٠,٥٢٢	الاجور
١٣٣,٥٨٦	٦٦,٢٤٢	٠.٠٠٠	٦٦,٢٤٢	المستلزمات السلعية
٢٢٤,٤٨٨	٩٣,٠٢٥	٠.٠٠٠	٩٣,٠٢٥	المستلزمات الخدمية
١٠,١٩٣	٥,٣٤٠	٠.٠٠٠	٥,٣٤٠	ضرائب ورسوم سلعية
٣٨,٢٠٧	٨٩,٥٠٨	٠.٠٠٠	٨٩,٥٠٨	الاهلاك
٢٦,٣٦٢	٧,٣٢٥	٠.٠٠٠	٧,٣٢٥	ايجارات فعليه
.	.	٠.٠٠٠	.	مصرفات اخرى
٣,٨٥١,١٢٠	٣,٦١١,٩٦٣	٠.٠٠٠	٣,٦١١,٩٦٣	الاجمالي

٢٣- الإيرادات المتنوعة

٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	بيان
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	
٢٠٤,٩٢٠	٢٧٢,٠٤٢	٠.٠٠٠	٢٧٢,٠٤٢	ارباح بيع مخلفات
٣٤,٥٤٩	١,١١٣,٤٩٧	٠.٠٠٠	١,١١٣,٤٩٧	ارباح بيع خامات ومواد قطع غيار
١٧٩,٨٢٤	١٢١,٠٥٢	٠.٠٠٠	١٢١,٠٥٢	ايجار معدات
٢,٨٦٥	٢,٢٩٥	٠.٠٠٠	٢,٢٩٥	اشترك سيارة
١٠,٣٨٢	٩,٠٠٠	٠.٠٠٠	٩,٠٠٠	ايرادات استراحات
٣٤٥,٣٩١	١٩٣,٩٠٠	٠.٠٠٠	١٩٣,٩٠٠	ايرادات ارباح غير عادية
٧٧٧,٩٣١	١,٧١١,٧٨٦	٠.٠٠٠	١,٧١١,٧٨٦	

٢٤- نصيب السهم من (الربح / الخسارة)

٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	بيان
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	
-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٥,١٧٣,٤٠١	٠.٠٠٠	-٥,١٧٣,٤٠١	صافي (ارباح / خسارة) الفترة
٦,٥١٠,٠٠٠	٦,٥١٠,٠٠٠	٠.٠٠٠	٦,٥١٠,٠٠٠	يقسم: عدد الاسهم خلال الفترة
-٨,٧٢	-٠,٧٩	٠.٠٠٠	-٠,٧٩	نصيب السهم من (ارباح / خسائر)

٢٥- التزامات محتملة

٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	بيان
جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية	
٥٥,٩٣٥,٠٥٥	٥٥,٨٥٥,٨٠٧	٠,٠٠٠	٥٥,٨٥٥,٨٠٧	خطابات ضمان صادرة من بنوك لجهات محلية
٤,٢٦٥,١٤٤	٥,١٦٥,١٤٤	٠,٠٠٠	٥,١٦٥,١٤٤	خطابات ضمان صادرة بضمان الشركة القابضة
٦٠,٢٠٠,١٩٩	٦١,٠٢٠,٩٥١	٠,٠٠٠	٦١,٠٢٠,٩٥١	الاجمالي

٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢٢/٩/٣٠	ليبيا	مصر	٢٦- خطابات ضمان محفوظة بالشركة
جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية	
٢١٣,٠٥٨	٢١٣,٠٥٨	٠,٠٠٠	٢١٣,٠٥٨	خطابات ضمان موردين
٢,٥٠٢,٨٣٠	٢,٥٠٢,٨٣٠	٠,٠٠٠	٢,٥٠٢,٨٣٠	خطابات ضمان المقاولين
٢,٧١٥,٨٨٨	٢,٧١٥,٨٨٨	٠,٠٠٠	٢,٧١٥,٨٨٨	

٢٧- حجز الضرائب

ورد للشركة محضر حجز ادارى ما للمدين طرف الغير فى ٢٠١٨/١/٣٠ بمبلغ ٨٥٩٢٦٣٦.٢٦ مستحقه لمصلحة الضرائب المصرية (ضريبة مبيعات) ويوجد على المديونية نزاع وجارى فحص اصل المبالغ والسداد حين توافر السيولة وهذه البنوك هى :-
البنك الاهلى المصرى - بنك مصر - بنك التعمير والاسكان - بنك المؤسسة العربية المصرفية - بنك ابوظبى الوطنى - بنك قطر الوطنى الاهلى - بنك ابوظبى الاسلامى التجارى الدولى - بنك الاسكندرية - بنك القاهرة .

٢٨- نود الاشارة الى أنه نظراً لظروف جائحة فيروس كورونا المستجد التى اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتي أثرت بالسلب على كافة الأنشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئى للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزى المصرى بخصوص تحديد حدود قصىو للسحب والايذاع بالبنوك الامر الذى أدى الى تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة .

٢٩- تم اعتماد القوائم المالية بجلسة مجلس الادارة رقم () فى / / ٢٠٢٢

الموقف الضريبي للشركة العامة لاستصلاح الاراضي في ٢٠٢٢/٩/٣٠

اولا الضريبي على شركات الاموال

(١) السنوات ١٩٩٠/١٩٩١ حتى ١٩٩٤/١٩٩٥

- بناء على موافقة مجلس الادارة بالجلسة رقم ١٢٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٣ تم تقديم طلب للتصالح مع مصلحة الضرائب طبقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي بموجبية ستصبح الضريبة المستحقة على الشركة بمبلغ ٥٩٠١٥٤٢ جنيها ويطرح المبالغ المسددة تحت حساب الضريبة يصبح المبلغ المطلوب سداد ٢٥٠٢٨٠٧ جنيها (تحت المراجعة مع مصلحة الضرائب) بخلاف الغرامات المستحقة عن عدم السداد وقد قامت الشركة بسداد المبلغ بالكامل لاستفادة من قانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ لاستفادة من غرامة التأخير

(٢) السنوات من ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى ١٩٩٧/١٩٩٦

- تم الربط النهائي بمبلغ ٢٩٢٤٩٧٩٦ جنية وتم سداد مبلغ ١٣٢٩١١٤٢ جنية ضمن الاقرارات المقدمة في جينة وكذلك الدفعات تحت الحساب وبذلك يكون الباقي عن تلك الفترة مبلغ ١٥٩٥٨٦٥٤ جنية بخلاف غرامات التأخير المستحقة نتيجة التأخر في السداد

(٣) السنوات من ١٩٩٧-١٩٩٨ حتى ١٩٩٩-٢٠٠٠

- تم الربط الضريبي بمبلغ وقدره ٦٧١١٩٢٠٩ جنيها بمعرفة المأمورية.
- تم الطعن على الملف برقم ١٠٧٧ لسنة ٢٠١٢ بلغت الضريبة المقدرة بمعرفة لجنة الطعن بمبلغ ٤٧٢٥٨٠٤٢ جنيها تم الطعن على الحكم امام المحكمة وتم الحكم لصالح الشركة بتخفيض الضريبة في حدود مبلغ ١٢٨٠٠٠٠٠٠ وتم الاستئناف بمعرفة وزارة المالية وجاري نظر الحكم بمحكمة الاستئناف.

ع.ع. ١
١٣

- وقامت الشركة بالتقديم الى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر في ٢٠١٦
وجارى تقديم المستندات

(٤) السنوات من ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨-٢٠٠٩

- تم تقديم الاقرار الضريبي وفقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية المحددة علما
بأنه تم الربط على الشركة بموجب قرار لجنة الطعن وتم الطعن امام المحكمة وجرى تحديد
جلسة للنظر فى الاعتراض المقدم من الشركة وقد قامت الشركة ايضا بالتقديم بطلب الى لجنة
فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر فى ٢٠١٦/٩ وجرى فحص الملف،

(٥) السنوات من ٢٠٠٩-٢٠١١

- اعترضت الشركة على نموذج ١٩ امام اللجان الداخلية المختصة وجرى النظر فى الملف

(٦) السنوات من ٢٠١١-٢٠١٥

- تم تقديم الاقرار الضريبي رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية المحددة وجرى
الفحص بمعرفة مركز كبار الممولين عن طريق المأمورية وجرى تجهيز البيانات اللازمة

(٧) - السنوات من ٢٠١٥-٢٠١٨

تم الربط الضريبي على الشركة تقديرا بنموذج (١٩) وقد قامت الشركة بالاعتراض والطعن
على النموذج وتم قبول الطعن وجرى فحص الملف

ثانيا : الضريبة العامة على المبيعات

- تم التسوية والساد حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠

- تم فحص الفترة من ٢٠٠٨/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ ويوجد فروق فحص على الشركة بمبلغ

٣٠٥٧٣٩٤ جنية وتم خصم مبلغ وقدرة ١٠٥٠٤٧٥ جنية بحكم محكمة ليصبح المستحق

١١
١١

- ٢٠٠٦٩١٩ جنيها وبعد خصم المستحق للشركة من مأمورية ضرائب السيدة زينب (٧١٨٤١٦) جنية يصبح المستحق على الشركة مبلغ وقدره ١٢٨٨٥٠٣ جنية
- تم فحص اقرارات السنوات ٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٤/٢٠١٣ وكانت نتيجة الفحص بمبلغ ٤١٧٨٤٨ جنية ومبلغ ٧٧٩٨٢٥ جنية وقامت الشركة بالتظلم من نماذج الفحص وقامت المأمورية بقبول التظلم وتخفيض المديونية المربوطة على الشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤.
- قامت المأمورية بفحص الشركة عن عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ١٥٤٥٣٣٨ جنيها وذلك بعد ان تقدمت الشركة بطلب الى لجنة التظلمات،
- تم فحص السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ بمبلغ ١٧٣٦٦٤٥٥ جنية وقامت الشركة بالتظلم عن الربط ليتم تخفيضه الى ٩٨١١٢٨٠ ربط نهائى وجارى السداد
- يتم سداد الضريبة المستحقة شهريا لمصلحة الضرائب ضمن الاقرارات الشهرية.
- ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية التي تم استيرادها من الخارج وتم جدولة المبيعات المستحقة عليا ولم يتم سدادها حتى تاريخه ، بخلاف الغرامات الناتجة عن التأخير فى السداد
- تم اقامة دعوى ضد مصلحة الضرائب على المبيعات بعد صدور قانون ٢٠٠٥ وتم الحكم لصالح الشركة بمبلغ ١١٦٧١١٤ جنيها لتصبح المديونية بمبلغ ١٧٠٥٦٣٨ جنيها وجارى النظر فى باقى الاحكام امام القضاء.
- ثالثا ضريبة كسب العمل
- تم التسوية والسداد حتى ٢٠١٤/١٢/٣١
- تم فحص الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ وتم الربط الضريبي بمبلغ ٣٢١٠٠٠ ألف جنية وجارى سداد المبلغ
- يتم الفحص عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وجارى الفحص

١
٢
٣
٤

رابعة ضريبة الدمغة

- تم فحص الفترة من ٢٠٠٨/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ وتم الربط بمبلغ ٥٧٩٠١,٤٠ بنموذج

١٩ وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وجارى نظر الملف امام لجنة داخلية

- تم فحص الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ وتم اخطار الشركة بنتيجة الفحص

بمبلغ ٣٤٠٦ وتم السداد

- تم فحص الشركة حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وتم السداد المبلغ المتفق عليه

- تم الفحص الشركة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وتم الربط بمبلغ ١٦٨٢٣,١٥ ج وجارى السداد

- خامسا ضريبة الخصم والاضافة المستقطعة من الغير لسدادها بمعرفة الشركة

- لم يتم السداد من ٢٠١٢/٤/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ بمبلغ اجمالى ٤٩٠٦٥٥ جنية تقريبا وقد

حضر السيد مأمور الحجز اكثر من مرة لتوقيع الحجز وتم التفاوض معه وسداد مبلغ من
المستحقات القديمة.

- ملحوظة يوجد مبلغ ١٥٤٩٠٠٥١ غرامات تأخير خاص بضرائب شركات الاموال عن

السنوات المربوطة نهائيا نتيجة عدم السداد حتى الان عن السنوات من حتى ٢٠٠٠

- تم اتخاذ قرار بالجمعية العمومية للشركة ببيع قطعتين اراضى بأراض المركز الرئيسي على أن

تكون حصيلة البيع لسداد مستحقات بنك مصر والتأمينات الاجتماعية والضرائب

وتم بالفعل تسعير هاتين القطعتين عن طريق لجنة تقيم اراضى الدولة بوزارة الزراعة وأسند

عمل المزاد العلني على هاتين القطعتين للخبير المثلن شكري ميخائيل وتم تحديد موعد المزاد

في تاريخ ٢٠٢١/٧/٧

ملحوظة - تم تسجيل الشركة لمنظومة الفاتورة الالكترونية بتاريخ ٢٠/٨/٤

٥٠٥٥
١١
٢